

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس "مستغانم"

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

دراسة حالة المركب الصناعي لإنتاج الحليب ومشتقاته "مستغانم"

مقدمة من طرف الطالبة:

تحت إشراف الدكتور:

سي فضيل أميرة

بوزيان العجال

أعضاء لجنة المناقشة:

الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب	الصفة
جامعة مستغانم	أ. محاضر	د. بن زيدان ياسين	رئيسا
جامعة مستغانم	أ. محاضر	د. بوزيان العجال	مقرا
جامعة مستغانم	أ. باحث في الدكتوراه	أ. مقراد عبد الله	مناقشا

السنة الجامعية:2016/2017

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا و من علينا بنعمة الإسلام، نحمد الله ونشكره على نعمه الظاهرة و الباطنة، و الحمد لله الذي وفقنا على إتمام هذه المذكرة.
كل الشكر للأستاذ المشرف: بوزيان لعجال الذي مد لنا يد العون بصبره و إرشاداته و توجيهاته ودعمه لإنجاز هذا العمل.
ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في هذا العمل و كل عمال ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته ونخص بالذكر فارس، على ما قدموه لنا من دعم من أجل إتمام هذا العمل.
وأخيرا نسأل الله العلي القدير أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم و أن يتقبله منا و يجعله في ميزان حسناتنا.

الإهداء

أهدي هذا العمل :

إلى من وصاني ربي ببرهما و الإحسان إليهما إلى أعز و أعلى ما أملك في الوجود والداي الكريمين حفصهما الله
و أطال في عمرهما.

إلى من كانت بمثابة الأم التي دعت لي كثيرا جدتي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى الذين وفروا لي كل أسباب التوفيق إخوتي وأخواتي سندي في الحياة : يوسف، فيصل، لطيفة، نادية،
سهام، إيمان، وهيبة.

إلى كافة أفراد عائلة : العربي، سي فضيل، قاسم.

إلى كل الأهل والأقارب

إلى صديقاتي صبرينة فاطيمة الزهراء، عائشة، مريم.

الفهرس:

I.....	قائمة الجداول.....
II.....	قائمة الأشكال.....
III.....	قائمة المختصرات.....
01.....	مقدمة عامة.....
الفصل الأول: مدخل إلى المراجعة الداخلية	
05.....	تمهيد.....
06.....	المبحث الأول: ماهية المراجعة.....
	المطلب الأول: مفهوم
06.....	المراجعة.....
07.....	المطلب الثاني: أنواع المراجعة.....
	المطلب الثالث: أهداف
08.....	المراجعة.....
المبحث الثاني: عموميات عن المراجعة	
09.....	الداخلية.....
	المطلب الأول: مفهوم المراجعة
09.....	الداخلية.....
	المطلب الثاني: أهمية المراجعة
10.....	الداخلية.....
	المطلب الثالث: خصائص المراجعة
11.....	الداخلية.....
	المبحث الثالث: أساسيات المراجعة
12.....	الداخلية.....

المطلب الأول: أنواع المراجعة

الداخلية.....12

المطلب الثاني: وظائف المراجعة

الداخلية.....13

المطلب الثالث: معايير المراجعة الداخلية.....15

خلاصة.....19

الفصل الثاني: فعالية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

تمهيد.....21

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول

الأداء.....22

المطلب الأول: مفهوم

الأداء.....22

المطلب الثاني: مكونات الأداء

.....23

المطلب الثالث: أنواع

الأداء.....26

المبحث الثاني: ماهية الأداء

المالي.....29

المطلب الأول: مفهوم الأداء

المالي.....29

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي

.....29

المطلب الثالث: تحليل الأداء المالي.

30.....

المبحث الثالث: مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء

المالي.....34

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي من خلال المراجعة

الداخلية.....34

المطلب الثاني: المراجعة الداخلية وأثرها في تحسين الأداء

المالي.....36

المطلب الثالث: تقرير المراجع

الداخلي.....37

38..... خلاصة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته "مستغانم"

40..... تمهيد

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب

ومشتقاته.....41

المطلب الأول: لمحة عن تاريخ إنشاء مركبات

الحليب.....41

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

GIPLAIT.....42

46..... المطلب الثالث: نشاط المؤسسة.

المبحث الثاني: وظيفة المراجعة الداخلية في

المؤسسة.....46

المطلب الأول: مهام المراجع

الداخلي.....46

المطلب الثاني: خطوات المراجعة الداخلية في

المؤسسة.....47

المطلب الثالث: العوائق التي تواجه وظيفة المراجعة الداخلية في

المؤسسة.....48

المبحث الثالث: واقع الأداء المالي في

المؤسسة.....49

المطلب الأول: تطور رقم أعمال ومبيعات

المؤسسة.....50

المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة لمؤسسة

.....53

المطلب الثالث: تحليل الأداء المالي في

المؤسسة.....54

63.....خلاصة

65.....خاتمة عامة

68.....قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
14	وظائف المراجعة الداخلية والأهداف المرتبطة بكل وظيفة	01
49	تطور رقم أعمال المؤسسة	02
51	تطور مبيعات المؤسسة	03
53	الميزانية المختصرة لأصول المؤسسة	04
54	الميزانية المختصرة لخصوم المؤسسة	05
56	نسب هيكلية المؤسسة	06
57	نسب سيولة المؤسسة	07
59	رأس مال العامل المؤسسة (من أعلى الميزانية)	08
59	رأس مال العامل المؤسسة (من أسفل الميزانية)	09
60	إحتياجات رأس المال عامل المؤسسة	10
61	خزينة المؤسسة	11

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مصفوفة الفعالية والكفاءة	25
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة GIPLAT المركزية	42
03	الهيكل التنظيمي لوحدة الحليب ومشتقاته بمستغانم	43
04	تطور رقم أعمال المؤسسة	49
05	تطور مبيعات المؤسسة	52
06	الميزانية المختصرة لأصول المؤسسة	53
07	الميزانية المختصرة لخصوم المؤسسة	55
08	نسب هيكل المؤسسة	56
09	نسب سيولة المؤسسة	58
10	رأس مال العامل المؤسسة	60
11	إحتياجات رأس المال عامل المؤسسة	61
12	خزينة المؤسسة	62

قائمة المختصرات:

العنوان	الرقم
مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية	IIA
المعهد الفرنسي للمراجعين والمراقبين الداخليين	IFACI
رأس المال العامل	FR
احتياجات رأس المال العامل	BFR
الخزينة	TR
المركب الصناعي لإنتاج الحليب ومشتقاته	GIPLAIT
الديوان الجهوي الغربي	OROLAIT
الديوان الجهوي في الشرق	ORLAIT
الديوان الجهوي في الوسط	ORLAC
الديوان الوطني للحليب ومشتقاته	ONALAIT

المقدمة العامة

لقد عرف العالم تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي خاصة بعد التحولات السياسية، الإجتماعية، وخاصة الاقتصادية التي شهدتها خلال القرن الماضي فكانت لهذه التحولات آثار مباشرة على المحيط الاقتصادي والإجتماعي للمؤسسات المالية والاقتصادية و الذي شهد بدوره تطورا ملحوظا بعد الأزمة المالية، وفي ظل كل هذه التغيرات أصبح تطوير وتحسين وترشيد الأداء في المؤسسات أمرا ملحا لإيجاد أنظمة رقابية وإدارية قوية و متطورة تمكنها من المحافظة على وجودها، وتساعد في الاستخدام الكفء للموارد المتاحة مما يكسبها ميزة تنافسية، لذلك لجأت المؤسسات إلى المراجعة الداخلية التي تسعى لتقييم الأداء الداخلي و توفير المعلومات ذات الثقة للمديرين في كافة المستويات بالإضافة إلى حماية الأصول المملوكة و التأكد من مدى التزام العاملين في تلك الوحدات بالسياسات والقوانين ، فوظيفة المراجعة الداخلية تعتبر كمنشط تقييبي مستقل بالمؤسسة يهدف إلى مراجعة العمليات المالية و المحاسبية و غيرها من العمليات لخدمة الإدارة من خلال متابعة مدى فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة، كما تهدف المراجعة الداخلية إلى التحقق من الدقة المحاسبية و المحافظة على الأصول و كذلك مراجعة أنشطة المؤسسة، وقد تطورت وظيفة المراجعة الداخلية تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة نظرا لطبيعة المشاكل التي تقابل المؤسسات والشركات المختلفة والناجمة عن تعقد العلاقات والمعاملات التجارية والاقتصادية نتيجة للتوسع في حجم النشاط والتطور في أساليب العمل وإدخال النظم التكنولوجية الحديثة، حيث أصبحت تشمل استخدام المؤشرات والنسب المالية لتقييم وتحسين الأداء المالي بما يمكن من تحقيق كفاءة وفعالية في المؤسسة، و نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه التحليل المالي في صناعة القرارات المالية الصائبة وتقييم الوضعية المالية و تحسين الأداء المالي للمؤسسات، وبناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية على النحو التالي:

كيف تساهم المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

وبغية الإلمام بهذا الموضوع بصفة أكثر تفصيل يمكن الإشارة إلى مجموعة من التساؤلات المتعلقة بهذا الموضوع منها:

- ما المقصود بالمراجعة الداخلية وماهي أهدافها وأهميتها في المؤسسة.
- كيف يمكن أن يساهم المراجع الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- كيف يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

ومحاولة منا على الإجابة على الأسئلة الفرعية و تقديم فكرة واضحة عن الموضوع قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- المراجعة الداخلية هي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات تساعد على تحسين الأداء واتخاذ القرارات.
- إتباع المراجع الداخلي للمنهجية وخطوات المراجعة يمكنه من الإلمام بكل المعلومات المالية من أجل تقييم الأداء المالي وإبداء رأيه في تقرير المراجعة الداخلية.
- يتم تقييم الأداء المالي من خلال فحص وتشخيص المركز المالي للمؤسسة.

أهمية البحث: تكمن أهمية الموضوع في:

- الحاجة إلى تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات لتحقيق أهدافها والذي تعتبر كأداة فعالة لا يمكن الإستغناء عنها نظارا لتطور واتساع حجم المشاريع وصعوبة التحكم في تسييرها.
- أهمية تحليل الأداء المالي للمؤسسات من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

أهداف البحث:

- التعرف على المراجعة الداخلية في المؤسسة.
- تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الداخلي في مراقبة وتحسين الأداء المالي في المؤسسة.

- إبراز أهمية الأداء المالي وقدرته على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.
- المنهج المتبع: لقد اعتمدت الدراسة على منهجين الوصفي والتحليلي حيث تم إستخدام المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم العامة لموضوع البحث وتم الإعتماد على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

أسباب إختيار الموضوع:

- مطابقة الموضوع مع التخصص.
- الأهمية البالغة للمراجعة الداخلية في المؤسسة.

صعوبات البحث: من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال قيامنا بهذه الدراسة:

- صعوبة الحصول على الوثائق المحاسبية والمالية وذلك راجع لخصوصية المؤسسة حيث يفضل مديرها عدم الإفصاح بها واستخدام هذه الوثائق من أطراف خارجية.
- العدد المحدد من الكتب والمذكرات الممنوحة من المكتبة لكل طالب.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة التطبيقية في مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته.
- الحدود الزمنية: دامت فترة الدراسة في المؤسسة 30 يوم.

هيكل البحث:

قمنا بدراسة موضوعنا من خلال ثلاثة فصول حيث تعرضنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول المراجعة الداخلية وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية المراجعة، المبحث الثاني عموميات عن المراجعة الداخلية، والمبحث الثالث أساسيات المراجعة الداخلية.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الأداء المالي وكيفية تحسينه وقسمناه بدوره الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفاهيم عامة حول الأداء، المبحث الثاني ماهية الأداء المالي، المبحث الثالث مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي.

وفي الفصل الثالث قمنا بدراسة حالة لمبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته وتم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان تقديم مؤسسة لمبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته أما المبحث الثاني وظيفته المراجعة الداخلية في المؤسسة، والمبحث الثالث تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

الدراسات السابقة:

لقد قمنا بالإطلاع على مجموعة من الدراسات الجامعية السابقة نذكر من بينها:

- سعودي مبروك رياض، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
- موساوي احمد عابد، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، 2015.
- كافي محمد، لقواق خالد، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محمد أولحاج، 2015.
- مخلوفي عبد الهادي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، 2016.

الفصل الأول:

مدخل إلى المراجعة الداخلية

تمهيد:

تقوم المؤسسات بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها، فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها و تشعب أعمالها من أجل ضمان بقائها واستمرارها، و حتى يتسنى لها القيام بمتابعة كل أنشطتها ومهامها أصبحت تولي أهمية خاصة بالمراجعة التي تهدف إلى التحقق من البيانات المحاسبية و المالية مع التأكد من مدى صحتها وسلامتها وتمثيلها للمركز المالي، و إن تطور المراجعة ووصولها إلى ما هي عليه الآن كان أمرا حتميا يسبب توسع المؤسسة وتشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة وتسيير مؤسسة لذا تم تبني وظيفة المراجعة الداخلية التي تقدم دورا هاما في مساعدة إدارة المنشأة وتسهيل مهمتها في الرقابة ومتابعة الأداء وفي قياس نجاحها في تحقيق الأهداف الموضوعة، وقد تطورت وظيفة المراجعة الداخلية تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة نظرا لطبيعة المشاكل التي تقابل المنشآت والشركات المختلفة والناجمة عن تعقد العلاقات والمعاملات التجارية والاقتصادية نتيجة للتوسع في حجم النشاط والتطور في أساليب العمل وإدخال النظم التكنولوجية الحديثة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المراجعة.

المبحث الثاني: عموميات عن المراجعة الداخلية.

المبحث الثالث: أساسيات المراجعة الداخلية.

المبحث الأول: ماهية المراجعة.

تلعب المراجعة دورا هاما في نمو المؤسسات لما تعطيه من ثقة في المعلومات التي توفرها الإدارة للمهتمين بشؤونها، ولتحقيق هذه الثقة يجب أن يقوم بعملية المراجعة شخص مؤهل وعلى درجة عالية من الخبرة والكفاءة التي تمكنه من جمع الأدلة الكافية والمقنعة التي تساعد على تكوين رأيه في مدى صدق القوائم المالية محل الفحص والمراجعة والتقييم وحتى تزداد ثقة المجتمع في مهنة المراجعة.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة.

قدمت العديد من المؤلفات العربية و الأجنبية تعريفات للمراجعة، ويعد التعريف الذي نشر في تقرير مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (IIA) من التعريفات الأكثر شمولا ونصه كما يلي: "نشاط تأكدي إستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات الإدارة، الرقابة والتوجيه"¹.

ويمكن تعريف المراجعة على أنها: "عمل منظم يقوم به شخص مهني مؤهل مستقل يقوم بفحص المستندات والدفاتر بناء على أدلة إثبات للتأكد من صدق البيانات في القوائم المالية ويقدم تقريرا موضحا رأيه الفني المحايد"².

وتعرف أيضا على أنها: "هي عملية منظمة لفحص المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالأحداث والتصرفات لمالية والاقتصادية وغيرها، والنظم المرتبطة بها، وتجميع وتقييم أدلة الإثبات عن التأكيدات الواردة بهذه المعلومات، وذلك كله بهدف تحديد درجة التطابق بينها وبين المعايير الموضوعية، والتقرير عن ذلك إلى الجهات المعنية، وتتم المراجعة بواسطة شخص مؤهل ومحايد"³.

استنادا إلى ما تم سرده، يمكن القول أن المراجعة تتمثل في:⁴

1. الفحص: هو فحص السجلات المحاسبية والمالية للتأكد من صحة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.

2. التحقيق: يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضع الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

¹ خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 35.

² نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، داروائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص: 143.

³ عماد سعيد الزمرواؤون، مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة، كلية التجارة، القاهرة، <http://www.mediafire.com/file/qvg110u5mdrglak>.

2017/03/25، 10:00، ص: 06.

⁴ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 11، 12.

3. التقرير: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وتقديمها إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، ويعد التقرير العملية الأخيرة من المراجعة.

المطلب الثاني: أنواع المراجعة.

يقوم الخبراء بتصنيف عملية المراجعة من عدة وجهات نظر وزوايا مختلفة والتي يمكن عرضها على النحو التالي:⁵

1. من حيث نطاق المراجعة: تكون إما مراجعة كاملة أو مراجعة جزئية.
 - المراجعة الكاملة: أي أنه لا توجد أي قيود على عملية المراجعة حيث يكون للمراجع الحق في فحص جميع عمليات المشروع وأنشطته وبياناته دون استثناء.
 - المراجعة الجزئية: أي أن هناك قيود على عمل المراجع بحيث يقتصر عمله على جزء محدد من أنشطة المشروع وبياناته لا يتعداه.
2. من حيث مدى الإلزام بها: فهي إما مراجعة إلزامية أو مراجعة إختيارية.
 - المراجعة الإلزامية: وهي المراجعة الملزمة بموجب النصوص القانونية المنظمة لأعمال الشركات والهيئات والجمعيات وغيرها من الأشخاص الاعتبارية الأخرى، أي ضرورة تعيين مراجع حسابات خارجي وتحدد واجباته.
 - المراجعة الإختيارية: تتمثل في المراجعة التي تتم بمحض إرادة أصحاب المنشأة دون تدخل أو إلزام من أي جهة.
3. من حيث توقيت القيام بها: حيث يمكن أن تكون مراجعة ختامية أو مراجعة مستمرة.
 - المراجعة الختامية: تتمثل في المراجعة التي يبدأ العمل فيها في ختام الفترة المالية للمؤسسة محل المراجعة.
 - المراجعة المستمرة: حيث تتم المراجعة على مدار الفترة المالية بقيام المراجع بمداومة الإتصال بالمنشأة طوال السنة المالية والقيام بمراجعة ما يتم من أعمال.
4. من حيث الجهة التي تقوم بها: وتكون إما مراجعة خارجية أو مراجعة داخلية.
 - المراجعة الخارجية: هذه المراجعة يقوم بها مراجع مستقل من خارج المشروع سواء كان إلزاميا أو إختياريا.

⁵ حامد طلبية محمد أبو هيبه، أصول المراجعة، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص: 17، 18.

. المراجعة الداخلية: وهي المراجعة التي يقوم بها مراجع من داخل الشركة وهو موظف تابع لإدارة الشركة.

المطلب الثالث: أهداف المراجعة.

يمكن تلخيص أهداف المراجعة كالتالي:⁶

1. الوجود والتحقق: يسعى المراجع في المؤسسة إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم والعناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا، حيث أن المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبية تقر مثلا بالنسبة إلى المخزون السلعي مبلغ معين عند تاريخ معين وكمية معينة فيسعى المراجع إلى التحقق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزونات.

2. الملكية والمديونية: تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها. فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلا لأطراف أخرى، فالمراجعة بذلك تعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي والتي تقدم إلى أطراف عدة سواء داخلية أو خارجية.

3. الشمولية أو الكمال: بما أن الشمول هو من بين أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومة بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت داخل المؤسسة من خلال احتواء هذه المعلومة على المعطيات الأساسية التي تمت بصلة إلى الحدث بغية الوصول إلى الشمولية وينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية والمالية المسجلة في الدفاتر والسجلات من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والذي يعتبر من بين أهم أهداف المراجعة لإعطاء المصدقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

4. التقييم والتخصيص: تهدف المراجعة إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك الإستثمارات أو تقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعينة وبانسجام مع المبادئ المحاسبية، وهذا يضمن:

- تقليل من فرص ارتكاب الأخطاء والغش.

- وثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

⁶ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المرجع السابق، 16، 17.

5. العرض والإفصاح: تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة على المخرجات نظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة في المعلومات، التي أعدت وفقا للمعايير الممارسة المهنية، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى مع المبادئ المحاسبية.

6. إبداء رأي فني محايد: يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية، لذلك ينبغي على هذا الأخير وفي إطار ما تمليه المراجعة القيام بالفحص، التقييم والتحقق من العناصر الآتية:

- الإجراءات و الطرق المطبقة.

- عناصر الأصول والخصوم.

- التسجيل السليم للعمليات و الأعباء و النواتج التي تخص السنوات السابقة.

- محاولة كشف أنواع الغش والتلاعب والأخطاء.

- تقييم الأداء داخل النظام والمؤسسة ككل.

- تقييم الأهداف والخطط.

- تقييم الهيكل التنظيمي.

إنطلاقا مما سبق ذكره نستطيع أن نقول بأن المراجع يستطيع أن يبدي رأي فني محايد حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق ومصداقية وصرحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية.

وفي الأخير نشير إلى أن الأهداف المتوخاة من المراجعة هي إحدى الأهداف الكلية للمؤسسة، وإذا ما انجحت المراجعة في تحقيق أهدافها فهي بذلك تساهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.

المبحث الثاني: عموميات عن المراجعة الداخلية.

إن ظهور المراجعة وتطورها كان أمرا حتميا بسبب توسع وتشعب وظائف المؤسسة الأمر الذي زاد من صعوبة فحص ومراقبة وتسيير المؤسسات لذلك تم إعتقاد وظيفة المراجعة الداخلية التي تقوم بتقييم النظام والمساهمة في تحسينه وتصحيحه وأيضا مراجعة العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية.

تعددت واختلفت التعريفات المتعلقة بالمراجعة الداخلية من شخص إلى آخر والأكثر انتشارا هو تعريف مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (IIA) حيث عرفها على أنها: "وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات

الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها دقيقة وكافية"⁷.

وعرفها المعهد الفرنسي للمراجعين والمراقبين الداخليين (IFACI) بأنها: "فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف المديرية قصد مراقبة المؤسسة، وهذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لها ومستقلة عن باقي المصالح"⁸.

وهناك من يعرفها على أنها: "وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل المؤسسة بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي تقوم بها وتهدف المراجعة الداخلية إلى مساعدة الأفراد داخل المؤسسة للقيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها"⁹.

وتعرف أيضا على أنها: "نشاط مستقل يهدف إلى تقديم ضمان للمؤسسة حول درجة التحكم في عملياتها، كما يحمل لها نصائح من أجل التحسين وإنشاء قيمة مضافة، ويساعدها على تحقيق مقارنة نظامية ومنهجية لمساراتها في إدارة المخاطر ومراقبة الشركة وتقديم اقتراحات من أجل تقوية فعاليتها"¹⁰.

المطلب الثاني: أهمية المراجعة الداخلية.

تطورت المراجعة الداخلية مع زيادة الحاجة إلى المحافظة على الموارد المتاحة وإطمئنان مجالس الإدارة على سلامة العمل، وحاجاتها إلى بيانات دورية دقيقة لمختلف النشاطات من أجل إتخاذ القرار المناسب لتصحيح الانحرافات ورسم السياسات المستقبلية، وتعتبر المراجعة الداخلية مهمة بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الأموال الذين يتميزون باستعمالهم للبيانات والقوائم المالية في إتخاذ القرارات، ولها مكانة هامة في معظم المؤسسات وارتبطت بأعلى مستويات الإدارة ليست كأداة رقابية فحسب بل أيضا كأداة تساعدها على أداء عملها على أكمل وجه وتمثل هذه الأنشطة فيمايلي:¹¹

1. نشاط تقييمي: تعتبر كنشاط تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها.

2. نشاط وقائي: تعتبر كنشاط وقائي من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية.

3. نشاط إنشائي: ويشمل العناصر التالية:

⁷ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص: 126.

⁸ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 15.

⁹ عبد الفتاح الصحن، السيد سرايا، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص: 219.

¹⁰ براق محمد، قمان عمر، دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري، المنتدى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ماي 2012، <http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/5523>.

¹¹ خلف عبد الله الوردات، المرجع السابق، ص: 63، 64.

3.1 نشاط تأكيد: يعني اطمئنان الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل جيد ومناسب.

3.2 نشاط إستشاري: تزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والإستشارات والاقتراحات اللازمة لإتخاذ القرارات المناسبة.

3.3 نشاط مستقل: تكون وظيفة المراجعة الداخلية مستقلة عن جميع الوظائف الأخرى.

4.3 نشاط موضوعي: يقوم المراجع الداخلي بأداء الأعمال الموكلة إليه، وأيضا جميع الأقسام تعمل من أجل إضافة قيمة للمؤسسة من خلال تخفيض التكاليف واكتشاف الغش والأخطاء وفحص وتقييم ومراجعة نظام الرقابة الداخلية، والعمل على وضع اقتراحات لتحسين العمل وحلول لعلاج الأخطاء المتواجدة في العمليات المالية والمحاسبية.

المطلب الثالث: خصائص المراجعة الداخلية.

تمتاز المراجعة الداخلية بجملة من الخصائص نذكر منها:¹²

1. المراجعة الداخلية وظيفية شاملة: فهي تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف، حيث تنصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة.
2. المراجعة الداخلية وظيفية دورية: حيث تخضع الوحدات والمصالح التابعة لها للفحص والتقييم بصفة مستمرة.
3. المراجعة الداخلية وظيفية إستقلالية: رغم أن المراجعة الداخلية وظيفية من وظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، فعلى المراجع أن يكون مستقلا حتى يتسم عمله بالموضوعية.
4. المراجعة الداخلية وظيفية استشارية: حيث تعمل على تزويد إدارة ومجلس إدارة الشركة بالتحليلات والإستشارات والدراسات والاقتراحات المناسبة في الوقت المناسب.
5. المراجعة الداخلية وظيفية تأكيدية: بناء على تقدير المخاطر، تعمل على تقييم فعالية النظام الرقابة الداخلية، وبناء على نتائج تقدير المخاطر تطمئن الإدارة بأن هذه المخاطر مفهومة ويمكن التعامل معها بشكل مناسب.
6. المراجعة الداخلية وظيفية موضوعية: أي أن يقوم المراجع بأداء عمله دون تمييز أو تحيز ويمارس العدالة والتجرد في جمع وتقييم الأدلة الإثبات والنتائج وتعتبر خاصية أساسية فهي تسمح للمراجع أن يوفر خدمات التأكد والاستشارة إلى الإدارة وجميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة.

¹² كافي محمد، لقواق خالد، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، "رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة ألكلي محمد أولجاج، 2015، <http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/2834>، 2016/12/24، 17:15، ص ص: 40، 39.

المبحث الثالث: أساسيات المراجعة الداخلية.

تعتبر المراجعة الداخلية أحد أهم الأنظمة الرقابية في المؤسسة والتي تقوم الإدارة بإنشائها لضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية والمالية والاقتصادية، ولما تلعبه من دور هام في دعم قرارات الإدارة والتخفيف من المسؤولية الملقاة عليها، كما تعد المراجعة الداخلية أداة مهمة بيد الإدارة تراقب وتفحص بواسطتها كل ما يحدث داخل المؤسسة.

المطلب الأول: أنواع المراجعة الداخلية.

إن مجال تطبيق المراجعة الداخلية واسع، حيث أنه يقوم على أساس الرقابة الداخلية للمؤسسة كما أنها تعتمد على الفحص وتقييم مدى احترام القوانين والأنظمة، وبالتالي تنقسم إلى:

1. المراجعة المحاسبية والمالية: هذا النوع من المراجعة يشمل إجراء فحص شامل لسجلات وتقارير الإدارة المالية، وذلك من أجل التحقق من أن الأصول والخصوم مسجلة بطريقة صحيحة في الميزانية، وأن جميع الأرباح والخسائر تم تقييمها بشكل سليم، كما تشمل التأكد من سلامة المركز المالي للشركة وفحص التحليل المالي للتدفقات النقدية، وأن تسجيل المعاملات المالية يتم وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً.

2. مراجعة العملياتية أو التشغيلية: تتضمن مراجعة العمليات إجراء فحص شامل للإدارة التشغيلية وإجراءات وضوابط الرقابة الداخلية، وجودة تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بوظائف الشركة، مع التركيز على أن أموال وموارد الشركة تستخدم بشكل كفاء وفعال، وتشمل المراجعة التشغيلية دراسة المسائل المتعلقة بما يلي:

- التأكد من مدى ملائمة النظم الإدارية و الرقابية والممارسات التي تهدف إلى المحافظة على الأصول.

- التأكد من سلامة إستخدام أموال وموارد الشركة بشكل كفاء وفعال.

- التأكد من مدى كفاية وفعالية الأنشطة والبرامج والعمليات التشغيلية بالشركة.

3. مراجعة المطابقة أو الالتزام: تتضمن إجراء فحص لمختلف البرامج والسياسات والقوانين والأنظمة والعقود التي يجب الإلتزام بها وإتباعها من أجل الحفاظ على المبادئ المقررة في الشركة، ويترتب على هذه مراجعة ما يلي:

- فهم حدود المراجعة في الكشف عن الأعمال الغير قانونية وسوء المعاملة.

- تقييم المخاطر التي يمكن أن تحدث جراء الأعمال الغير قانونية.

- على المراجع تصميم وأداء إجراءات لتقييم المخاطر"¹³.

"4. مراجعة نظم المعلومات: إن الهدف من مراجعة نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية صحيحة ، كاملة ومفيدة وفي الوقت المناسب.

5. مراجعة الأداء: إن الهدف من مراجعة الأداء هو التأكد من فعالية وكفاءة أداء الموظفين ومدى الالتزام بالأنظمة والقوانين ويقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية وذلك عن طريق:

- تقييم الأداء: من حيث مدى توافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة ومراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى الإستخدام الأمثل وكشف الإنحرافات مع إبراز التوصيات العلاجية.

- الحكم على الكفاية والإنفاق: حصر أي ضياع في إستخدام موارد المنشأة ورفع الكفاية الإنتاجية من خلال تتبع المجهود المكرر والغير ضروري وأي إسراف في إستخدام الموارد وعدم إستخدامها بكفاءة وفعالية.

6. المراجعة البيئية: الهدف من المراجعة البيئية قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجه المؤسسة والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها وحماية البيئة وذلك بتحديد وتقييم المظاهر التالية: الضجيج، حرق المخلفات، المياه الملوثة، فعلى المراجعة الداخلية أن تتأكد من أن المنشأة عملت على إعتداد مظاهر البيئة وضبطها والسيطرة عليها لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة وكذلك أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي أثيربيئي قد يؤثر على عدالة البيانات المالية والتأكد من الالتزام بها"¹⁴.

المطلب الثاني: وظائف المراجعة الداخلية.

ويمكن تلخيص أهم وظائف المراجعة الداخلية فيما يلي:¹⁵

- حماية الأصول من المخاطر المحتملة وذلك من خلال التأمين عليها.

- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة.

- التأكد من الإلتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة.

- الوصول إلى الغايات والأهداف المسطرة.

- تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطر وإعلام الإدارة عنها.

¹³ يحيى سعدي، لخضر أوصف ، دور المراجعة الداخلية في تفعل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الخامس ، 2012 ، <http://www.univ-eloued.dz/en/stock/com-ges-eco/pdf/dirasat5.pdf> ، 2017/01/06 ، 22:20 ، ص ص: 193، 194.

¹⁴ خلف عبد الله الوردات، المرجع السابق، ص ص: 60، 58.

¹⁵ المرجع السابق، ص ص: 39، 40.

- منع وإكتشاف الغش والإحتيال.

اعتبرت وظيفة المراجعة الداخلية ذات أهمية قصوى وتلعب دورا أساسيا في عملية تحضير وإعداد التقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية، فالمراجعة الداخلية تساعد الشركة على وضع نظام مراقبة فعال من خلال التقييم المستمر لكفاءته وفاعليته، والعمل على تحسينه بشكل مستمر، وسنوضح من خلال الجدول التالي وظائف المراجعة الداخلية والأهداف المرتبطة بكل وظيفة.

الجدول رقم 01: وظائف المراجعة الداخلية والأهداف المرتبطة بكل وظيفة.

الوظائف	الأهداف المرتبطة بها
- المشاركة الفعالة للإدارة في وضع الرقابة	- خدمة الإدارة وطمأنتها عن حسن سير الأعمال
- المراجعة المستمرة والتطوير والتحديث لنظم الرقابة الداخلية وتشمل: - تقييم النظام الداخلي والحسابات. - تقييم الخطط والإجراءات.	- التأكد من سلامة النظام الداخلي والنظام المحاسبي من حيث التصميم والتطبيق. - التأكد من سلامة المعلومات والتقارير الدورية التي تنتجها تلك الأنظمة. - إكتشاف نقاط الضعف في النظام والإجراءات المستخدمة.
- مراجعة السياسات والإجراءات والقوانين بغرض تحديد ما إذا كانت مناسبة وكافية ومطبقة.	- تفسير وفهم السياسات والإجراءات والقوانين من قبل الموظفين للتخلص من مشكلة سوء الفهم سواء بحسن أو سوء نية.
- مراجعة مدى تطبيق الموظفين لنظام الرقابة الداخلية.	- التأكد من حماية أموال وأصول المنشأة من التلاعب والاختلاس أو من تحقيق الخسائر بها نتيجة الإهمال أو عدم الكفاءة وسوء الإستعمال.
- القيام بالمراجعة التشغيلية لكافة الأنشطة والعمليات.	- التأكد من كفاءة وفعالية الأنشطة والعمليات بالمؤسسة
- التأكد من صحة البيانات والتقارير المحاسبية والإحصائية والتشغيلية وتحديد درجة الثقة فيها.	- مساعدة الإدارة على إتخاذ قرارات سليمة في ظل تلك المعلومات وبالتالي تحسين كفاءة أداء المؤسسة.
- التنسيق بين مختلف الإدارات المختلفة.	- مساعدة الإدارة في الوصول إلى الكفاءة الإنتاجية والإدارية والمالية القصوى.
- تدريب الموظفين الجدد أو الموظفين القدامى المنقولين إلى وظائف جديدة.	- الإستفادة من إلمام المراجعين الداخليين بالنظم والإجراءات الخاصة بجميع الوظائف.

المصدر: موساوي احمد عابد، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، "رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، 2015، <http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/7108>، 10:00، 2016/12/20، ص: 05.

المطلب الثالث: معايير المراجعة الداخلية.

تعرف معايير المراجعة الداخلية بأنها المقاييس التي يستطيع المراجع في ضوءها أن يقيم العمل الذي قام به، وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها، وعليه فإن المراجعة لها معايير لا يجوز مخالفتها وقد أصدر معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية معايير للمراجعة الداخلية في عام 1978، والتي قسمت إلى خمسة أقسام أساسية تغطي الجوانب المختلفة للمراجعة الداخلية في أي تنظيم وتمثل هذه الخمسة المعايير في الآتي:

المعيار الأول: إستقلال المراجع الداخلي.

"يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافيا بما يسمح بأداء المسؤوليات المنوط بها ويجب أن يكون المراجع موضوعيا في أدائه لأعمال المراجعة"¹⁶.

ويتضمن هذا المعيار جانبين:¹⁷

1. مكان المراجع في المنشأة: من حيث تحديد ما يلي:

- المستوى الإداري التابع له المراجع.

- الجهة التي يقدم إليها تقرير المراجعة الداخلية.

- سلطة التعيين والعزل بالنسبة للمراجع.

2. الموضوعية: والتي تتمثل في واقعية الحكم على عملية المراجعة ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- فحص ومراجعة العمليات المحاسبية والمالية.

- مراجعة نتائج المراجعة الداخلية قبل كتابة التقرير.

- عدم قيام المراجع بمهام وأعمال تخص إدارات وأقسام أخرى.

- عدم قيام أفراد تم تحويلهم من أقسام أخرى إلى قسم المراجعة الداخلية بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها.

¹⁶ عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، فتحي رزق السوافيري، المرجع السابق، ص: 208.

¹⁷ محمد السيد سرايا، المرجع السابق، ص: 131، 132.

المعيار الثاني: العناية المهنية.

ينص هذا المعيار على أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة أثناء أداء مهمته وخلال إعداده لتقرير المراجع وهذا يتطلب ما يلي:¹⁸

- التأهيل العلمي والعملية المناسب.

- مستقل عن إدارة الشركة.

- عدم التحيز أو التمييز.

- الإلتزام بتطبيق معايير أداء العمل الميداني.

- الإلتزام بتطبيق معايير إعداد تقرير.

ويجب أن يلتزم المراجع ببعض القواعد عند القيام بمراجعة القوائم المالية للشركات نذكر منها:

- عمل خطة لعملية المراجعة وإعادة عرض المعلومات الواردة في ملف مراجعة السنوات السابقة وإعطاء إرشادات لعملية المراجعة في السنة الحالية.

- تقييم أثر التعديلات في القوانين الجديدة على نشاط الشركة.

- القيام بمراجعة دورية للحسابات المالية وحسابات التكاليف.

- دراسة وفحص النظام المحاسبي ومدى سلامة العمليات والقيود في دفاتر الشركة.

- التحقق من تسجيل جميع الأصول والإلتزامات.

- التحقق من الوجود الفعلي للأصول.

- التحقق من أن أرصدة الأصول والإلتزامات المسجلة بالميزانية قد تم طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأنها تطبق بشكل مستمر وثابت خلال السنوات السابقة.

- التحقق من إظهار رأس المال والإحتياطيات والمخصصات وكافة الأصول والإلتزامات بالميزانية بطريقة صحيحة وسليمة.

- التأكد من أن جميع الإيرادات والمصاريف قد تحققت بالفعل أثناء الفترة محل المراجعة.

¹⁸ حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص: 135، 136.

المعيار الثالث: نطاق العمل

ويتضمن هذا المعيار الجوانب التالية:¹⁹

- فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومدى تحقيقه لأهدافها.
- حماية ممتلكات وموارد المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوب فيها.
- دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المشروع.
- التحقق من مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل.
- التحقق من مدى الإلتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات.
- فحص مدى جودة وفاعلية الأداء.
- التأكد من مدى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة بفاعلية.

المعيار الرابع: أداء أعمال المراجعة

"يجب أن تتضمن عملية المراجعة كل من التخطيط والفحص وتقييم المعلومات، والتقرير عن النتائج ومتابعة التوصيات ويتضمن تخطيط المراجعة ضرورة وضع أهداف للمراجعة ونطاق للعمل والحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة والعمليات التي سوف تتم مراجعتها، وتحديد الموارد اللازمة لأداء عملية المراجعة، والإتصال بكل الأشخاص التي تكون لهم علاقة بعملية المراجعة للتعرف على الأنشطة والمخاطر والإجراءات الرقابية وذلك لتحديد تلك الجوانب التي تحتاج إهتماماً أكبر، وتحديد كيف ومتى ولمن ترسل نتائج عملية المراجعة، وأخيراً الحصول على موافقة من المشرف على قسم المراجعة الداخلية على أعمال المراجعة، ويتضمن فحص وتقييم المعلومات ضرورة قيام المراجع بتجميع المعلومات وتحليلها وتفسيرها وتوثيقها لتدعيم نتائج المراجعة، وتتم عملية فحص وتقييم المعلومات بالاعتماد على:

- تجميع المعلومات التي تتعلق بموضوع المراجعة بما يتفق مع أهداف نطاق عملية المراجعة.
- يجب أن تكون المعلومات كافية ويمكن الاعتماد عليها وملائمة ومفيدة.
- إعداد أوراق العمل للقيام بعملية المراجعة"²⁰.

¹⁹ محمد السيد سرايا، المرجع السابق، ص: 133.

المعيار الخامس: إدارة قسم المراجعة الداخلية

تقتضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يتولى المدير العام إدارة وظيفة المراجعة الداخلية بطريقة مناسبة ويكون مسئولاً عن تلك الوظيفة بحيث²¹:

- تحقق أعمال المراجعة الأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدها الإدارة العليا وقبلها مجلس الإدارة.

- تستخدم الموارد المتاحة لإدارة المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية.

حتى يتمكن المراجع الداخلي من القيام بعمله على أكمل وجه ومن أجل تحقيق أهداف المؤسسة المسطرة يجب أن:

- تكون لديه لائحة بأهداف وسلطات ومسؤوليات الإدارة.

- يقوم بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات الإدارة.

- يوفر سياسات وإجراءات مكتوبة تكون مرشداً للعاملين معه في الإدارة.

- يضع برنامجاً لاختيار وتطوير الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية.

- يقوم بالتنسيق بين جهود كل من إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي.

- يقوم بوضع وتنفيذ برنامج للتأكد من جودة أعمال الإدارة وتقييم أعمالها بصفة مستمرة.

²⁰ عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، فتحي رزق السوافيري، المرجع السابق، ص: 210، 211.

²¹ عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، فتحي رزق السوافيري، المرجع السابق، ص: 213.

خلاصة:

عرفت المراجعة عدة تطورات حتى وصلت إلى ما هي عليها اليوم، فكان الهدف الأساسي لها في بداية ظهورها هو اكتشاف الأخطاء و الغش، و الآن أصبحت تقوم بفحص الدفاتر و السجلات لتتحقق من صحة و صدق البيانات المحاسبية و المالية و مدى تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة، و التأكد من أن القوائم المالية تعكس نتائج عمليات المشروع خلال فترة زمنية معينة، ولكن مع تطور المؤسسات و تنوعها و اختلاف أحجامها و زيادة حجم المشروعات و تعدد أعمالها أصبح من الضروري على أصحاب الشركات اعتماد وظيفة المراجعة الداخلية، حيث تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق سياستها و إجراءاتها و بلوغ أهدافها، و ذلك من خلال تقييم كفاءة أداء العمليات في جميع مستويات الوحدات التنظيمية الداخلية حتى تساعد جميع أعضاء الإدارة على تأدية مسؤولياتهم بطريقة فعالة، كما تقدم خدمات و قائية، علاجية و تقييمية و ذلك من أجل ضمان السير الحسن لسياسات المؤسسة و بذلك أصبحت المراجعة الداخلية أداة في يد المؤسسة تستعملها في الكشف عن مواطن الاختلال و تحديد نقاط القوة و تنبيه إدارة المؤسسة بما قد تواجهه من أخطار و ما يتاح أمامها من فرص.

الفصل الثاني:

فعالية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

تمهيد:

يحظى الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات فهي تسعى دوماً لأن تكون في أفضل صورة وحتى تتمكن من ذلك أصبحت تهتم بتحسين أدائها حتى تستطيع أن تتفوق على منافسيها وتحقيق أهدافها وذلك من خلال إستخدام الأداء المالي لكونه يساعدها في إتخاذ قرارات ملائمة لوضعها الإقتصادي ودراسة مركزها المالي، ولقد أصبح عنصر فعال في نمو المؤسسة وتطورها، وبسبب التغير والتطور المستمر في بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى فهي بحاجة إلى تطوير وتحسين أدائها المالي وإنتاجيتها لذلك لجأت إلى المراجعة الداخلية التي تعمل كوسيلة للوقوف على ضعف وقوة الأنظمة والعمليات والإجراءات التي تتبعها بغرض تحقيق أهدافها وبالتالي تحسين أدائها المالي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل بدراسة الأداء المالي وكيفية مساهمة المراجعة الداخلية في تحسينه وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي.

المبحث الثالث: مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء

يعتبر الأداء من أهم متطلبات المؤسسات باختلاف نشاطاتها والمحيط الخارجي لها، ومع تطور بيئة الأعمال إزداد الإهتمام بموضوع الأداء واحتل جزءا كبيرا من إهتمام المفكرين وذلك نتيجة زيادة نمو المؤسسات وإتساع نطاق اعمالها، والأداء يعتبر القاسم المشترك لجميع الجهود المبذولة من قبل الإدارة والعاملين، فمعظم البحوث والدراسات في مجال الإدارة والمؤسسة تهدف إلى إيجاد الآليات والنماذج الإدارية القادرة على أن تجعل من الأداء حالة تميز للمؤسسة عن غيرها.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات المتناولة لمفهوم لأداء إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو اتفاق حول مفهوم محدد للأداء فيعرفه البعض على أنه: "تعبير عن كيفية توظيف الشركة لمواردها المتاحة وفق معايير محددة وبطريقة متوازنة من أجل تحقيق أهدافها القصيرة والطويلة بغية المنافسة والإستمرار في مجال الأعمال"²².

ويمكن تعريفه على أنه: "نشاط مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناء على أهدافها الطويلة الأجل"²³.

ويراه باحثون آخرون على أنه: " مفهوم يشير في عمومه إلى ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، والذي يتصف بالشمولية والإستمرار، ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة وبقائها في أسواقها، كما يعكس في الوقت نفسه مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع بيئتها، أو فشلها في تحقيق التأقلم المطلوب"²⁴.

ويعرف أيضا على أنه: "الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها بإستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج، وإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية عليها، ولتخزينها وتسويقها طبقا للبرامج المسطرة والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة"²⁵.

²² علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي، دارصفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص: 65

²³ إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دارالنفائس للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص: 160.

²⁴ الشيخ داوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد السابع، 2010، <http://rcweb.luedld.net/rc7/16->

[16A0211954.pdf](http://www.webreview.dz/IMG/pdf/7-10.pdf)، 2016/12/19، 10:15، ص: 219.

²⁵ عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الأول، نوفمبر 2001،

<http://www.webreview.dz/IMG/pdf/7-10.pdf>، 2016/12/19، 10:00، ص: 86.

المطلب الثاني: مكونات الأداء

يتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء الجيد هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في التسيير، كالتالي:²⁶

1. الفعالية: ينظر الباحثون إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح، فقد اعتبر مفكرو الكلاسيك الفعالية بمثابة الأرباح المحققة، وحسب نظرهم تقاس فعالية المؤسسة بكمية الأرباح المحققة.

قياس الفعالية: تقاس الفعالية عادة باستخدام طريقتين هما:

- الطريقة الأولى: تعتمد في القياس على عنصري النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، ومن ثم:

$$Rm/Rp = \%$$

حيث:

Rm النتائج المحققة .

Rp النتائج المتوقعة.

- الطريقة الثانية: تتبنى هذه الطريقة في القياس عاملي الإمكانات المستخدمة والإمكانات المتوقعة لتحقيق

النتائج المتوقعة، ومن ثم:

$$Mm/Mp = \%$$

حيث:

Mm الإمكانات المستخدمة.

Mp الإمكانات المتوقعة.

²⁶ الشيخ داوي، المرجع السابق، ص: 219.220.

2. الكفاءة: هي صفة لكيفية إستخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها، حيث ينبغي أن يكون هناك استغلال عقلاي ورشيد أي القيام بعملية مزج عوامل الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، فالكفاءة هي الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل، أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى، وهي مفهوم يقتصر على إستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة أي أنه يرتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات.

قياس الكفاءة: تقاس الكفاءة عادة كما يلي:

. الطريقة الأولى: تعتمد على عنصرين النتائج المحققة والموارد المستخدمة.

$$Rm/Mr = \%$$

حيث:

Rm النتائج المحققة.

Mr الموارد المستخدمة.

. الطريقة الثانية: تعتمد على عنصر النتائج المتنبئ بها وعنصر الموارد المتنبئ إستخدامها.

$$Rp/Mp = \%$$

حيث:

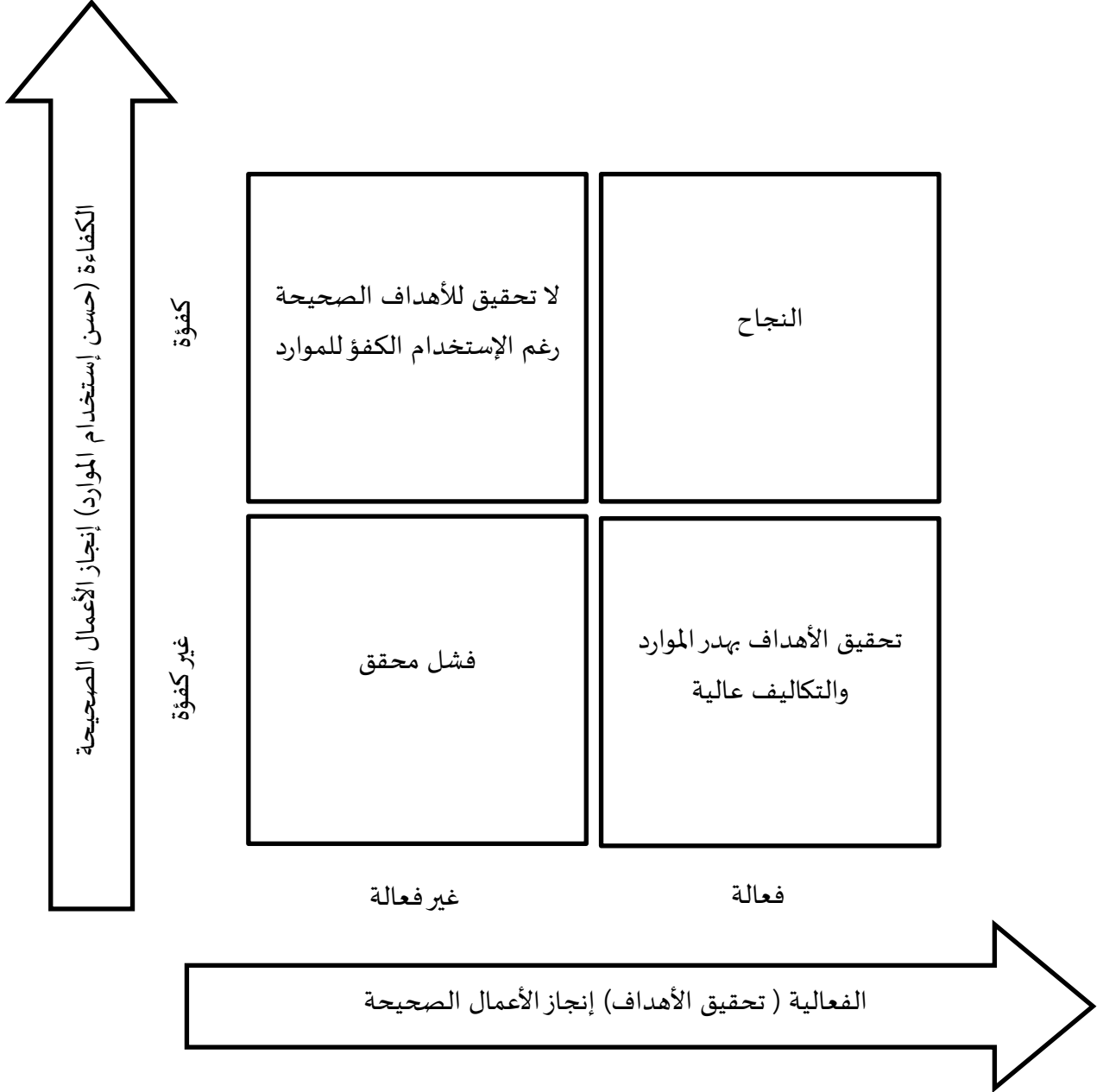
Rp النتائج المتنبئ بها.

Mp الموارد المتنبئ إستخدامها لتحقيق النتائج المتنبئ بها

نسبة الفعالية تسمح بالحكم على درجة إمكانية تحقيق الأهداف أما نسبة الكفاءة تقيس لنا الكفاءة المتحصل عليها.

ويمكن استعمال الشكل التالي للتوضيح أكثر:

الشكل رقم 01: مصفوفة الفعالية والكفاءة



المصدر: وائل محمد صبيح إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، وائل للشر، الطبعة الأولى، 2009، ص:

المطلب الثالث: أنواع الأداء

يتخذ الأداء صوراً عديدة لكن يمكن تصنيفها حسب أربعة معايير وهي: المصدر، الشمولية، الطبيعة والوظيفة.

1. معيار المصدر: وفق هذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين وهما:²⁷

- الأداء الداخلي: يتمثل في الأداء الذي تقوم به المؤسسة من تلقاء نفسها دون أن يكون للعوامل الخارجية دور فيها، أي بفضل الجهود التي يبذلها الإداريين والمرؤوسين في العمل وكذا مختلف الموارد المستغلة، ويتكون من:

- الأداء البشري: يقصد به أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة وتحقيق أفضلية التنافسية من خلال إستغلال معارفهم ومهاراتهم أحسن إستغلال.

- الأداء المالي: يصف مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، يعتبر التحليل ومؤشرات التوازن والنسب المالية من أبرز مؤشرات الأداء المالي.

- الأداء التجاري: يصف هذا النوع من الأداء فعالية وكفاءة الوظيفة التجارية في تحقيق أهداف المؤسسة من المبيعات ورضا الزبائن ويعتبر رقم الأعمال، المردودية، عدد الزبائن ومعدل شراء المنتجات من أبرز مؤشرات الأداء التجاري.

- الأداء التقني: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على إستخدام وإستغلال تجهيزات الإنتاج في العمليات الإنتاجية مع ضمان صيانتها، وتعتبر كمية الإنتاج، نسبة إستخدام الطاقة الإنتاجية من أبرز مؤشرات الأداء التقني.

- الأداء التمويني: هو أداء في الوظائف الشراء، النقل والتخزين لتزويد المؤسسة بالمواد الأولية، والتجهيزات الأولية في الوقت المناسب، ويعتبر معدل دوران المخزون وزمن وصول الطلبية من أبرز مؤشرات الأداء التمويني.

- الأداء الخارجي: يتمثل في الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للمؤسسة، حيث تستفيد المؤسسة من هذه الفرص وتتجنب المخاطر التي يمكن أن تعترضها من خلال التكيف مع هذه المتغيرات، ومن هذه الفرص نذكر: إنفتاح المؤسسة على أسواق جديدة، مشاكل تعاني منها مؤسسات أخرى، ظهور قوانين مدعمة لسياسة المؤسسة.

2. معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى:²⁸

²⁷ مخلوفي عبد الهادي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، 2016. <http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/8060>، 2016/12/21، 18:20، ص: 49.

. الأداء الكلي: و هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالإستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو...

. الأداء الجزئي: وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم إلى أداء وظيفة مالية، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.

3. معيار الطبيعة: يمكن تقسيم أداء المؤسسات حسب هذا المعيار تبعا للأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي تنقسم إلى:²⁹

. الأداء الاجتماعي: ويتمثل الأداء الاجتماعي في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تقديم الخدمات للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة والوفاء بالتزاماتها تجاهه وأداء مستوياتها، ويرى البعض أن فعالية المؤسسة تكمن في قدرتها على تحقيق درجة من الرضا لدى الفئات المطلوب دعمها للمؤسسة سواء كانت في البيئة الداخلية أو الخارجية.

. الأداء الإقتصادي: إن الدور التنموي للمؤسسات يعتبر من المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات العمومية التي تساهم في تحريك المصادر المالية من أجل التنمية الشاملة.

. الأداء السياسي: تسعى بعض المنظمات لتسطير الأهداف السياسية كتمويل المحلات الإنتاجية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى حكم مناصب سياسية لإستغلالهم لصالح المؤسسة من أجل البقاء والنمو والاستمرارية.

. الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط التكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون هذه الأهداف التي ترسمها المؤسسة استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

4. معيار الوظيفة: يقسم الأداء حسب هذا المعيار تبعا للتنظيم المعتمد في المؤسسات (الهيكل التنظيمي) حيث يقسم حسب الوظائف التالية:³⁰

²⁸ عبد الملوك مزهودة، المرجع السابق، ص: 89.

²⁹ مخلوفي عبد الهادي، المرجع السابق، ص: 47.

³⁰ مخلوفي عبد الهادي، المرجع السابق، ص: 48، 49.

- أداء وظيفة التمويل: يتمثل الأداء حسب هذه الوظيفة في قدرة المؤسسة على الحصول على المواد بجودة عالية في الأجل المحددة، وبأقل التكاليف من خلال قيام المؤسسة بالتفاوض على آجال تسديد الموردين تفوق آجال الممنوحة للعملاء والاستغلال الكفاء والجيد لأماكن التخزين.

- أداء وظيفة الإنتاج: يقصد بأداء وظيفة الإنتاج تمكن المؤسسة من تحقيق معدلات جيدة ومرتفعة من الإنتاجية مقارنة بنظيراتها من المؤسسات المنافسة والمنتمة لنفس القطاع من خلال إنتاج منتجات ذات جودة عالية بتكاليف منخفضة وتفادي تأخر أو نقص في الطلبات من خلال الإستغلال الكفاء لتجهيزات الإنتاج وصيانتها.

- أداء الوظيفة المالية: يتمثل أداء الوظيفة المالية في قدرة المؤسسة على توليد إيرادات مالية سواء كانت من أنشطتها الجارية، الرأسمالية أو الاستثنائية وتحقيق الفوائض المالية من خلال الابتعاد عن العسر المالي وظاهرة الإفلاس بواسطة توفير السيولة وتحقيق معدل المردودية الجيد بتكاليف منخفضة والبحث عن المصادر المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها بأقل تكاليف والاستخدام الكفاء لهذه الموارد المتاحة.

- أداء وظيفة الموارد البشرية: يتجلى أداء وظيفة الموارد البشرية في قدرة الفرد على القيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله تبعاً لما يناسب قدراته وطبيعته عمله، فضمن استخدام موارد المؤسسة بكفاءة وفعالية لا يتم إلا من خلال الأفراد وهو ما يعطي أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه المورد البشري في المؤسسة ومن ثم يجب على هذه الأخيرة أن تقوم بجلب واستخدام الموارد البشرية ذات الكفاءة والمهارة وأن تقوم بتسييرهم بفعالية.

- أداء وظيفة التسويق: يتجسد هذا الأداء في قدرة المؤسسة على الاستحواذ على حصص سوقية كبيرة من خلال إرضاء العملاء بالمنتجات ذات الجودة وتسليمها لهم في الأوقات المتفق عليها وكذا السمعة الجيدة التي تكتسبها المؤسسة في السوق من خلال مردودية كل منتج وجودته والحرص على تطويره ودخول أسواق جديدة.

- أداء وظيفة البحث والتطوير: قدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، ومدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة مع إستخدامها في الإنتاج والتسويق وكذا توفير جو ملائم للإختراع، الابتكار والإبداع من خلال تحفيز العاملين على التجديد وخلق جو المنافسة بينهم في هذا المجال.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي مؤشراً هاماً للمؤسسة حيث يعكس مدى تحقيقها لأهدافها، وتهتم المؤسسة به بحيث تراه هو السبيل والحل الأمثل للحفاظ على البقاء والاستمرارية فهو من بين المقومات والدعائم الرئيسية

للشركة، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها ويقوم بتحديد الإنحرافات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف والخطط.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

اختلفت تعاريف الأداء المالي وتعددت الآراء فهناك من يعرفه على أنه: "مفهوم يركز على استخدام مؤشرات مالية تقيس مدى إنجاز الأهداف المسطرة كما يعبر عنه من خلال مؤشرات مالية مثل الربحية والسيولة و أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المنظمات ويساهم الأداء المالي في إتاحة الموارد المالية وغيرها ويزود المنظمة بفرص الإستثمار في ميادين الأداء المختلفة التي تساعد في تلبية رغبات إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"³¹.

وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي على أنه: "وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات والمعايير التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات وصافي الثروة"³².

ومما سبق فإن الأداء المالي:³³

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في فترة معينة.

- أداة لتحفيز العاملين لبذل مزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج مالية أفضل من سابقتها.

- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل التي قد تظهر في مسيرة الشركة.

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي

"تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات مالية للمستخدمين.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح اجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها

³¹ عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيبي، أثر تبني المسؤولية الإجتماعية على الأداء المالي للشركات، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، نوفمبر 2011، <http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/fr-FR>، 2016/12/23، 18:04، ص: 237.

³² علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، المرجع السابق، ص: 67.

³³ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص: 45.

وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في إلقاء الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية وسيولة الشركة.

- تقييم تطور نشاط الشركة³⁴.

المطلب الثالث: تحليل الأداء المالي

يهتم المستثمرون والشركات والإدارات المالية بدراسة وقياس الأداء المالي للشركات في وقت ما أو خلال سنة معينة، وذلك من خلال تحليل النسب المالية ومؤشرات التوازن.

أولاً: التحليل باستخدام النسب المالية.

هناك عدة نسب تستخدم لقياس الأداء المالي نذكر منها:

1 - نسب الهيكلية: تبين هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة زمنية معينة، وتعطى نسب الهيكلية للمؤسسة كالتالي³⁵:

1.1 نسبة التمويل الدائم: تمثل مدى تغطية المؤسسة لأصولها باستخدام الموارد الدائمة وهذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{(الأصول الدائمة)}}{\text{(الأصول الثابتة)}}$$

2.1 نسبة المديونية: تبين هذه النسبة مدى تعبئة المالية للمؤسسة ويجب أن تكون أقل من 0.5 حتى تضمن استعادة أموالها في تاريخ الاستحقاق وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{(مجموع الديون)}}{\text{(الخصوم)}}$$

2 - نسب السيولة: تهدف هذه النسب إلى تقييم القدرة المالية للشركة على المدى القصير وذلك من خلال قياس قدرة الشركة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل بتدفقاتها النقدية ومن أهمها³⁶:

³⁴ محمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص: 46-48.

³⁵ فيصل محمود الشواوة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2013 ص: 300

1.2 نسبة التداول: تستخدم للتعرف على قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، إذا كانت أقل من الواحد يعني عدم قدرة المؤسسة من تغطية ديونها قصيرة الأجل بموجوداتها المتداولة وإذا كانت تساوي الواحد فهذا يعني وضعية مالية متوازنة وبالتالي المؤسسة قادرة على تغطية ديونها وإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على قدرة المؤسسة لتغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة، ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{(الأصول المتداولة) / (الخصوم المتداولة)}$$

2.2 نسبة السيولة الفورية: تستعمل لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية الموجودة لدى الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، حدها الأدنى 0.2 وحدها الأقصى 0.4 كلما كانت مرتفعة كلما كان التسيير الداخلي جيد وتحسب على النحو التالي:

$$\text{(القيم الجاهزة) / (الديون قصيرة الأجل)}$$

3 - نسب النشاط: هي النسب التي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها وتستخدم أيضا لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في تسيير الأصول والخصوم وقدرتها على الإستخدام الأمثل³⁷.
ومن المؤشرات التي يقاس من خلالها نشاط المشروع هي:³⁸

1.3 معدل دوران الأصول المتداولة: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{(صافي المبيعات) / (الأصول المتداولة)}$$

2.3 معدل دوران إجمالي الأصول: تساعد المؤسسة في معرفة كفاءة الإدارة في استثمار مصادر التمويل في الاستخدامات.

$$\text{(صافي المبيعات) / (مجموع الأصول)}$$

³⁶ فيصل محمود الشواوة، المرجع السابق، ص: 303-304.

³⁷ محمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص: 64.

³⁸ علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2015، ص: 74-77.

3.3 معدل دوران الأصول الثابتة: وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق الإستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمؤسسة وتحسب كالتالي:

$$\text{(صافي المبيعات) / (الأصول الثابتة)}$$

ثانيا: التحليل بإستخدام مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات توازن تستخدم لقياس الأداء المالي نذكر منها³⁹:

1 - رأس المال العامل (Fr): يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول القصيرة الأجل، ويستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في المدى القصير وتحقيق السير الجيد لنشاط المؤسسة، ويمكن حسابه من زاويتين للميزانية:

من أعلى الميزانية: ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{أموال دائمة - أصول ثابتة}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{أصول متداولة - خصوم متداولة}$$

ويمكن تقسيم رأس المال العامل إلى:

- صافي رأس المال العامل: يحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{أصول متداولة - خصوم متداولة}$$

- رأس المال العامل الإجمالي: يحسب كالتالي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة}$$

³⁹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، زهران للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص ص: 117-119.

- رأس المال العامل الخاص: يمثل العلاقة التالية:

الأموال الخاصة - القيم الثابتة

- رأس المال العامل الأجنبي: يحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

2 - إحتياجات رأس المال العامل (bfr): تمثل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الإستغلال،
ويحسب كالتالي:

(قيم الإستغلال + القيم القابلة للتحقيق) - (الديون قصيرة الأجل - التسبيقات البنكية)

3 - الخزينة (tr): تتمثل في مجموع الأموال التي هي تحت تصرف المؤسسة في دورة الإستغلال، وتحسب
كالتالي:

رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل

المبحث الثالث: مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

تقوم المؤسسات بمختلف نشاطاتها بإعطاء أهمية كبيرة لحماية أصولها وممتلكاتها فهي تسعى لنموها وللحفاظ عليها وضمان بقاءها واستمرارها، لذلك أصبحت تهتم بالمراجعة الداخلية التي تساعد على معرفة الأخطاء والغش ومراقبتها وذلك من خلال فحص وتحليل وتقييم بعض النسب والمؤشرات المالية التي تبين المركز المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي من خلال المراجعة الداخلية

"الأداء المالي بشكل عام هو تقييم أداء المؤسسة من عدة زوايا وبطريقة تساعد مستخدمي البيانات في تحديد نقاط القوة والضعف وأيضا الاستفادة من البيانات التي يوفرها لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، لذلك يتم:

1- تقييم الأداء المخطط: ويتمثل هذا النوع في التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المؤسسة المسطرة، وذلك من خلال مقارنة المؤشرات والسياسات الواردة في المخطط مع المؤشرات والسياسات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية معينة، فيمكن أن تكون أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو سنوية وهذا بهدف إظهار الانحرافات والغش والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ، ومن أجل أن يكون التخطيط فعالا يجب أولا مراعات مجموعة من العوامل وهي:

1.1 الخطة التنظيمية: تعتبر أحد الوسائل الأساسية التي تستطيع من خلالها المؤسسة معرفة السلوك التسييري في الفترات القادمة سواء كان يحتوي على قرارات استراتيجية أو فنية.

2.1 النظام المحاسبي: يجب وجود نظام رقابي داخلي فعال في المؤسسة يتكفل بتحقيق الخطط الموضوعية.

3.1 مستوى الأداء: إن مستويات الأداء تؤثر على الخطط وعلي كفاءة العمليات المنجزة في المؤسسة وتمد الإجراءات الموضوعية بكل الخطوات التي تضمن دقة إتخاذ القرارات وتسجيلها، وذلك من خلال تقسيم الواجبات والمسؤوليات على الأفراد من أجل بلوغ أعلى مستويات الأداء.

4.1 كفاءة الأفراد: لا يعتمد تنفيذ الخطط على تنظيم إداري ومحاسبي سليم فقط، بل كذلك يجب أن يتوفر مجموعة من الأفراد ذو كفاءة عالية حتى يقوموا بتنفيذ الخطط الموضوعية من طرف إدارة المؤسسة بطريقة إقتصادية وفعالة⁴⁰

⁴⁰ صلحاوي إلياس، مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، 2016، <http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/8057>، 2017/03/04، 18:10، ص: 45-55.

2. تقييم الأداء الفعلي: "ويقصد به تقييم كافة الموارد المتاحة المادية والبشرية، وهذا لأجل التعرف على الاختلالات التي قد تحدث، وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات السنوية المالية ودراسة التطور عبر عدة فترات، ثم يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته من نتائج مع السنة المالية المعنية و السنوات السابقة أيضا"⁴¹.

ومن بين مصادر البيانات والمعلومات نجد القوائم المالية والتي يمكن تحديد مفهومها على النحو التالي:⁴²

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل:

- الميزانية: تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة وتقدم موجودات والتزامات المؤسسة وتضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية.

- حسابات النتائج: يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء ويعتبر وثيقة تلخص أعباء ونواتج المؤسسة خلال السنة المالية الجارية وأرصدة السنة المالية السابقة.

- جدول تدفقات الخزينة: يتضمن هذا الجدول التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج، يتم عرضه بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية.

- جدول تغيرات الأموال الخاصة: يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في رؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية.

- الملحق: تتضمن الملاحق جداول ملحقه لشرح الأعباء أو النتائج الخاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرق المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة للميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول رؤوس الأموال الخاصة وإيضاحات تخص الشركاء والفروع والشركة الأم، وتتضمن أيضا التحويلات ما بين الفروع والشركة الأم.

ويتم عرض القوائم المالية بشكل يمكن مستخدميها من مقارنتها مع السنوات السابقة، ويتم إعدادها تحت إشراف مدراء المؤسسات ويجب توضيح المقر الاجتماعي، العملة المستعملة وتاريخ الإقفال وطبيعة القوائم المالية.

⁴¹ صلحاوي إلياس ، المرجع السابق، ص: 25.

⁴² شعيب شنوف، محاسبة مؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية الجزء الأول، الجزائر، 2008، ص ص: 76-81.

المطلب الثاني: المراجعة الداخلية وأثرها في تحسين الأداء المالي

لكي تكون عملية تحسين الأداء المالي ذات أهمية يجب على المؤسسة أن تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وهذا ما تتكفل به المراجعة الداخلية عن طريق الحماية والبناء والتطوير كالتالي⁴³:

1. المراجعة الداخلية عن طريق الحماية: حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمخطط مسبقا وذلك من خلال:

1.1 التأكد من الموائمة بين السياسات والخطة والإجراءات: عند وضع المؤسسة لأهدافها التي تسعى لبلوغها أو لتحقيقها يجب عليها التحكم في مختلف السياسات والإجراءات بطريقة صارمة ويتطلب ذلك التحديد الجيد للخطة من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

2.1 حماية أصول المؤسسة: تحتوي أصول المؤسسة على استثماراتها التي تساعد في عملية الإنتاج (المباني، المخزونات، معدات وأدوات....) وتهدف المراجعة الداخلية إلى المحافظة على ممتلكات المؤسسة وسلامة الأصول.

3.1 التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة: تضمن المراجعة الداخلية دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية، فالمعلومات التي تعطيها المؤسسة لمحيطها الخارجي تعكس وتبين وضعيتها وصورتها وهذه المعلومة لا بد أن تكون مبنية على أساس التوقيت المناسب وأن تمثل الواقع.

2. المراجعة الداخلية عن طريق البناء والتطوير: تتمثل المراجعة الداخلية في أنها وظيفة رقابية علاجية وإرشادية إذ يتم إقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة من أجل إتخاذ قرارات سليمة وفعالة وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي على فحص ومراجعة وتحليل النتائج الإيجابية والسلبية، ووضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، حيث يتم تحديد نقاط القوى والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة، وبالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية يقوم المراجع الداخلي بـ:

- التحقق من مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات والخطة الموضوعية .

- التحقق من حماية الأصول.

- إقتراح من شأنه تطوير وتحسين الأداء المالي

تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورا هاما في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة إذ تعزز هذه الوظيفة من زيادة قدرة المساهمين في المؤسسة، إذ يعمل المراجع الداخلي على زيادة المصداقية من خلال الأنشطة التي ينفذها، ومع تطور المؤسسات أصبح من الضروري تطوير وظيفة المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها، فقد أصبحت تستخدم كأداة لتقييم مدى فعالية الرقابة وتزويد الإدارة بالمعلومات

⁴³ صلحاوي إلياس، المرجع السابق، ص:63.

الكافية في الوقت المناسب، وهذا ما يحسن من مستوى الأداء المالي للمؤسسة، كما أن من بين أهم أهداف المراجعة الداخلية نجد التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والمالية المسجلة في الدفاتر والسجلات والمحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من الضياع أو الاختلاس أو سوء الإستعمال وهذا بدوره ما يزيد من تحسين الأداء المالي بالمؤسسة.

المطلب الثالث: تقرير المراجع الداخلي

"بعد انتهاء المراجع الداخلي من مراجعة القوائم المالية وتحديد العمليات والمسائل التي تحتاج إلى إجراء تسويات وتعديلات في الدفاتر والقوائم المالية فإنه ينتقل إلى إعداد وإصدار تقرير المراجعة الداخلية لإبلاغ المستخدمين برأيه ونتائج عملية المراجعة وما توصل إليه من نتائج وملاحظات، وقد جرى العرف بين المحاسبين والمراجعين والشركات على أن يتم ذلك في شكل وثيقة مكتوبة يطلق عليها تقرير المراجع، ويعرف التقرير بأنه: المنتج النهائي لعملية المراجعة والذي يكون في شكل وثيقة مكتوبة، لنقل وتوصيل وإبلاغ مستخدمى القوائم المالية بالرأي الفني المحايد للمراجع في مدى دلالة القوائم المالية للشركة في التعبير الصادق والعاقل عن نتائج أعمالها، وتدقيقاتها النقدية عن فترة مالية معينة، ومركزها المالي في نهاية تلك الفترة"⁴⁴.

ويهدف المراجع الداخلي من هذا التقرير إلى:⁴⁵

- الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عملية المراجعة والتغيير للأفضل.
- نقل عمل إدارة المراجعة الداخلية إلى الإدارة العليا.
- إعطاء اقتراحات وتوصيات من أجل تطوير إجراءات العمل ونقل وتبادل الأفكار والمعلومات.
- يقوم المراجع الداخلي من خلال صياغته لتقريره بتقديم النصح والإرشاد للإدارة العليا مع تسجيل مختلف الملاحظات التي يراها ضرورية لتحسين نشاط المؤسسة من خلال مراجعته وفحصه للقوائم المالية وكذا تحليله لبعض النسب المالية، وذلك بالاعتماد على عدة معايير نذكر منها:⁴⁶
- إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال عملية الفحص.
- أن تتصف التقارير التي يصدرها المراجع الداخلي بالموضوعية والوضوح والاختصار.
- أن يتضمن التقرير وجهات نظر المراجع الداخلي حول النتائج والتوصيات التي تحتاجها المؤسسة.
- تحديد الأشخاص الذين سوف يوزع عليهم التقرير و يجب أن يعرض التقرير الغرض والنطاق والنتائج.

⁴⁴ عماد سعيد الزمر وآخرون. المرجع السابق، ص: 211-212.

⁴⁵ خلف عبد لله الوردات، المرجع السابق، ص: 293.

⁴⁶ عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، فتحي رزق السوافيري، المرجع السابق، ص: 311.

خلاصة

يعتبر الأداء المالي من الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة في إتخاذ القرارات فهو يعد جزء من عملية الرقابة حيث يتم من خلاله الكشف عن النقائص ومحاولة تحليلها والبحث عن أسبابها حتى يتم تفاديها مستقبلا، وحتى تتمكن المؤسسة من تحديد هذه النقائص يجب عليها تحسين وتقييم أدائها وذلك بإستخدام عملية المراجعة الداخلية التي تسهر على حماية أصولها وأموالها وكذلك تعمل على تصحيح الإجراءات الرقابية الموضوعة من طرف الإدارة من خلال قيام الراجع الداخلي بفحص وتقييم القوائم المالية وذلك من أجل التحقق من أنها معدة وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

الفصل التطبيقي:

دراسة حالة مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج
الحليب و مشتقاته "مستغانم"

تمهيد

تم التطرق في الدراسة النظرية إلى المراجعة الداخلية باعتبارها أداة إدارية لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لما تقدمه للمؤسسة من معلومات عن مدى تحكمها في العمليات التي تقوم بها و الإجراءات الموضوعية من طرفها، وكذلك إلى دورها في تقييم الأداء المالي، ويهدف إثراء ما جاء في القسم النظري تم تدعيم هذا البحث بدراسة تطبيقية على ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته (GIPLAIT)

المبحث الثاني: وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة

المبحث الثالث: واقع الأداء المالي في المؤسسة

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته (GIPLAIT)

للمؤسسة أهمية كبيرة لكونها تزود السكان بإحدى أهم المواد ذات الاستهلاك اليومي ألا وهي مادة الحليب ومشتقاته.

المطلب الأول: لمحة عن تاريخ إنشاء مركبات الحليب.

تمكنت مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته من إحتلال موقعا هاما داخل السوق من خلال إمكانياتها قدراتها وكفاءتها بإتباع أساليب تتماشى مع الوضع الحالي للبلاد وما صاحبه من تحولات.

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

بدأ إنشاء الحليب في الجزائر منذ الاستعمار، حيث تأسس على مستوى جهة الغرب مركب الحليب بوهران سنة 1954 عن طريق مجموعة من منتجي الحليب كان عددهم 150 منتج برأس مال قدره 900.000 دج وبطاقة إنتاجية تقدر بـ 420.000 لتر يوميا.

عرفت هذه المؤسسة عدة تغيرات حيث أنها سنة 1967 أصبحت تسميتها تعاونية الحليب بوهران، وفي سنة 1970 حلّ مكانها الديوان الوطني للحليب ومشتقاته ONALAIT مرسوم رقم 81-354 الديوان الجهوي الغربي، وفي إعادة تركيب المؤسسات قُسم إلى ثلاث فروع وهي:

- OROLAIT للديوان الجهوي الغربي يضم الوحدات التالية:

- وحدات الإنتاج وهران.
- وحدات الإنتاج سيدي بلعباس.
- وحدات الإنتاج مستغانم.
- وحدات الإنتاج سعيدة.
- وحدات الإنتاج معسكر.
- وحدات الإنتاج تيارت.
- وحدات الإنتاج بشار.

- ORLAC الديوان الجهوي في الوسط ومقره بالجزائر العاصمة ويضم الوحدات التالية:

- وحدات الإنتاج ببدوواو.
- وحدات الإنتاج بذراع بن خدة.

- ORLAIT الديوان الجهوي الشرقي ويضم:

- وحدة إنتاج عنابة.

- وحدة إنتاج قسنطينة.
- وحدة إنتاج سوق أهراس.

أما بالنسبة وحدة إنتاج مستغانم تعود نشأتها إلى سنة 1986 حيث كانت مجرد مشروع، أما الانطلاقة الفعلية فقد كانت سنة 1987 OROLAIT: Office Régional Du Lait وفي سنة 1997 اندمجت جميع

الدواوين في إدارة واحدة تحت إسم المركب الصناعي لإنتاج الحليب ومشتقاته GIPLAIT الواقع مقره بحسين داي بالجزائر العاصمة ويسمى ONIL.

تعتبر مؤسسة ملبنة الساحل لولاية مستغانم، مؤسسة عمومية ذات أسهم من أهم المؤسسات على المستوى المحلي أو الجهوي للشمال الغربي الجزائري، وتعود أهمية المؤسسة لكونها تزود سكان المنطقة بإحدى أهم المواد ذات الاستهلاك اليومي والضروري والمتمثلة في مادة الحليب ومشتقاته، الواقعة بطريق لاصونيك بمستغانم وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري، تمارس نشاطها في إطار قانوني متمثل في سجل تجاري، يقدر رأسمالها ب: 290480000 دج. حيث يبلغ عدد عمالها 125 عامل منهم 100 عامل دائمين و25 عامل مؤقتين في إطار عقود ما قبل التشغيل للسنة الحالية. شعار المؤسسة: "الحليب مهنة و هواية"

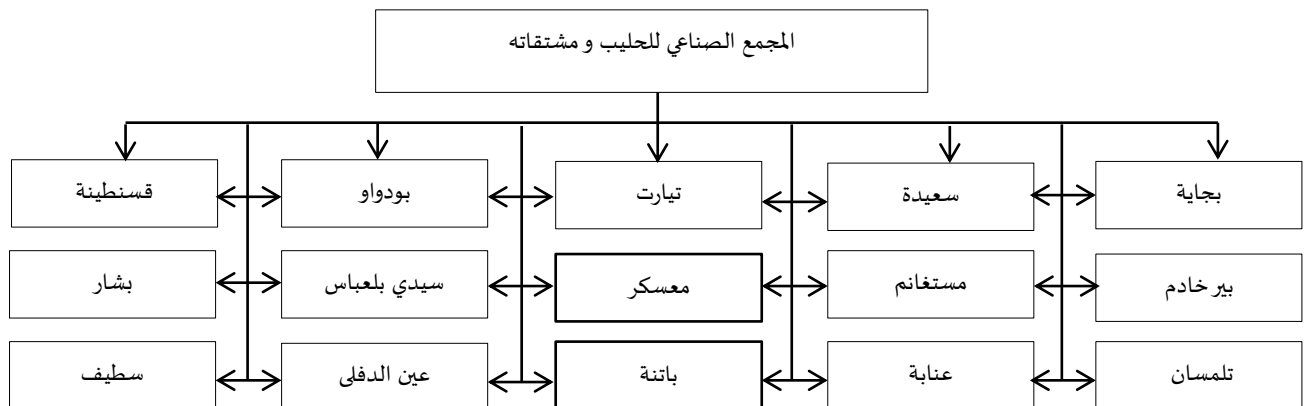
الفرع الثاني: أهداف المؤسسة.

ملبنة الساحل بمستغانم تقوم بإنتاج وتسويق المنتوجات (الحليب المبستر، الرائب، اللبن، حليب البقرة، الزبدة)، ومن أهم أهدافها:

- تحقيق الأرباح قبل كل شيء مع ضمان الاستمرارية.
- تغطية السوق المحلية بمنتوج محلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- القضاء على التبعية الإقتصادية.
- تلبية حاجيات المستهلكين.
- ضمان تسويق منتجات الوحدة والتي تتم عن طريق الخواص (أصحاب الشاحنات)، أو التي تتكفل بها الوحدة عن طريق الشاحنات المجهزة بأجهزة التبريد.

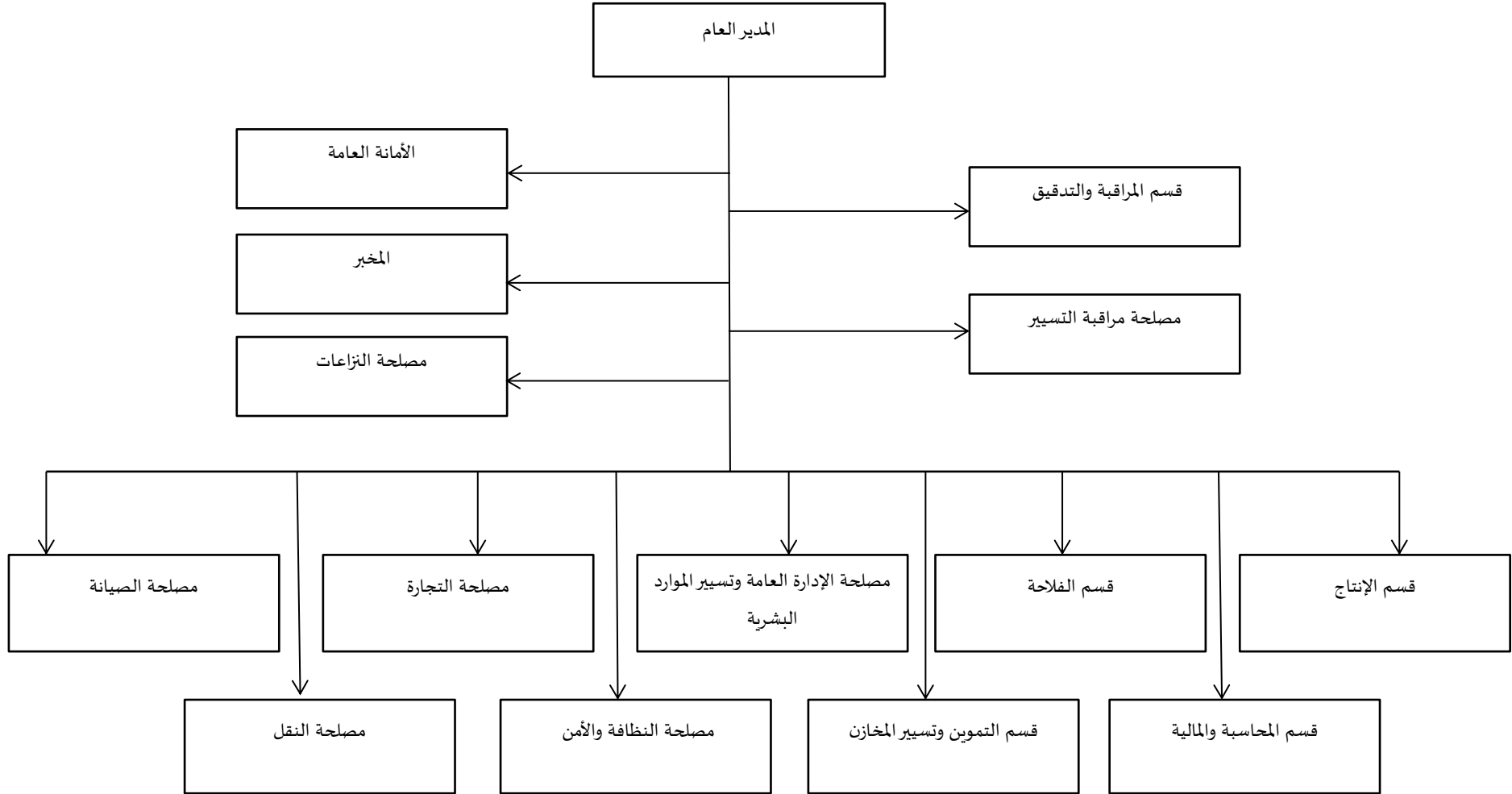
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة GIPLAIT

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمؤسسة GIPLAIT المركزية



المصدر: الوثائق الرسمية للمؤسسة

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لوحدة الحليب ومشتقاته بمستغانم



المصدر: الوثائق الرسمية للمؤسسة

كما تتمثل مهام كل مصلحة في ما يلي:

المدير العام: هو المشرف العام وصاحب القرارات، وهو يعتبر قمة الهرم التنظيمي ويقع على عاتقه مسؤولية حسن إتخاذ القرار وهو المسؤول الأول في تسيير المؤسسة وضمان السير الحسن لها، و من مهامه:

- رسم السياسة من الإنتاج.
- مراقبة نشاط الوحدة.
- تسيير وتوجيه رؤساء المصالح لمساعدتهم على تنفيذ مهامهم.

قسم المراقبة و التدقيق: تعتبر أهم مصلحة في المؤسسة ، حيث تمثل هذه الوحدة صورة الوحدات التابعة لها ، حيث يقوم المدقق بمتابعة أعمال مصلحة المالية و المحاسبة خاصة و المصالح الأخرى عامة، حيث يعطي الصورة الأوضح للوضع المالي بمختلف الوحدات عن طريق تقرير يبدي فيه رأيه الفني المحايد

مصلحة مراقبة التسيير: تتمثل مهامه في:

- مراقبة التسيير الحسن للعمل والإعلام عن أي مشكل.
- يقوم بإرسال تقارير شهرية من رؤساء المصالح و مقارنتها مع التقديرات المسطرة و حساب الإنحرافات.
- مراقبة التكاليف.

الأمانة العامة: سكرتاريا المدير هي حلقة الوصل بين المدير العام والمديريات الفرعية.

ومن مهامها :

- تسجيل البريد الصادر و البريد الوارد.
- استقبال الزوار لمقابلة المدير.
- ترتيب و حفظ المستندات و الوثائق الخاصة بالإدارة لتسهيل عملية البحث عنها .
- تحضير الوثائق الخاصة لإمضاء المدير.
- إنشاء ملف يجمع فيه مختلف كل الوثائق و السجلات الموجودة على مستوى أمانة.

المخبر: من مهامه تحليل تركيب الحليب ومدى صلاحيته و التأكد من المقادير ، وهنا يجري نوعان من التحاليل وهما أساسيان لكل وحدة إنتاجية:

- فيزي كيميائي ويتضمن التحليلات الآتية مستوى الحموضة، كمية المادة الدسمة، الكثافة.
- ميكروبيولوجي.

مصلحة النزاعات: تقوم بمعالجة:

• النزاعات الموجودة على مستوى المؤسسة مثلا بينها وبين المصالح الإدارية التابعة للدولة (مديرية الضرائب) أو المؤسسات الأخرى.

• المنازعات بين المؤسسة والفلاحين الذين يعتبرون كموردين للمؤسسة لحليب البقرة.

• المنازعات المترتبة بين الوحدة والموزعين والزبائن.

وتقوم هذه المصلحة بتسجيل نوعية النزاع المترتب عن شكوى مقدمة من طرف المؤسسة أو العكس لتنطلق بذلك في تحضير كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإنهاء هذا النزاع من حيث المبادرة إلى الصلح وإنهاء النزاع بشكل ودي عن طريق حضر سماع الطرفين أو التوجه إلى المصالح المختصة (القضاء) لإنهاء هذا النزاع.

قسم الإنتاج: وهي أهم مصلحة في المؤسسة تقوم بتخزين المواد الأولية ومتابعة مراحل الإنتاج كما تركز أيضا على تسجيل كل المعطيات اليومية التي تخص المواد المنتجة والمتمثلة في كمية الحليب المستعملة في إنتاج الحليب المبستر، اللبن، الرائب، حليب البقرة.

قسم الفلاحة: تتمثل مهامه فيما يلي:

• جمع الحليب من عدد مراكز للفلاحين.

• إعادة تحليب الحليب المستلم في الوحدة.

مصلحة الإدارة العامة وتسيير الموارد البشرية: تتكفل بتسيير الشؤون الداخلية للمؤسسة.

مصلحة التجارة: ومن مهامها توزيع وبيع الحليب ومشتقاته على مستوى الولائي وماجاورها.

مصلحة الصيانة: من مهامها:

• مراقبة وصيانة معدات الإنتاج.

• مراقبة نشاط المصالح التي تشملهم مسؤولياتها.

• تطبيق صيانة وقائية لتجنب الوقوع في الخطر.

قسم المحاسبة: يساعد المؤسسة على معرفة وضعيتها المالية حيث يتضمن هذا الفرع المحاسبة العامة ومحاسبة المواد والمحاسبة التحليلية، كما تستخدم المؤسسة برنامج للإعلام الألي في إدارة وتسجيل العمليات اليومية ومن بين المهام التي تقوم بها:

• مطابقة الوثائق المحاسبية من مصاريف وإيرادات.

• الحرص على أملاك المؤسسة ومتابعة العقود.

• العمل على إستهلاك المواد في وقتها والمعرفة الحقيقية لسير الوحدة.

قسم المالية: ومهمته بالبحث عن مصادر التمويل اللازمة وتسييرها بالشكل الأمثل أي أنه مسؤول عن كل

ما يتعلق بالسيولة المالية.

قسم التموين وتسيير المخازن: عن طريق تموين الوحدة بالمواد التي تستعمل في إنتاج الحليب ومشتقاته، تلك المواد منها المحلية تنتج محليا ومنها المستورد من خارج الوطن.

مصلحة النظافة والأمن: ومن مهامها:

- الأمن على الوحدة وعلى وسائل العمل.
- تؤمن الصيانة والمحافظة على الوسائل ضد الحريق.
- مراقبة دخول وخروج العمال والبضائع المحملة.

مصلحة النقل: تقوم بتحميل المنتوجات داخل الشاحنات وتوزيعها على المناطق المحددة من طرف مصلحة التجارة.

المطلب الثالث: نشاط المؤسسة.

تنشط المؤسسة في قطاع الصناعة " agro-alimentaire " حيث تساهم بشكل كبير مثلها مثل المؤسسات الأخرى في التنمية الاقتصادية، وتلبية رغبات المستهلكين، وبصفة عامة يمكن تلخيص نشاط المؤسسة " ملبنة الساحل " في العناصر التالية:

1. الشراء: تقوم الملبنة بعقد صفقات مع الموردين لتزويدها بالمواد الأولية من أجل مباشرة عملياتها الإنتاجية، ويتم إختيار المورد المناسب على أساس عنصرين أساسيين هما: الجودة و السعر.

2. الإنتاج: بعد أن تقوم المؤسسات بعملية شراء المواد الأولية اللازمة تدخل في المرحلة الثانية و هي الإنتاج، وتعتبر أهم حلقة في نشاط المؤسسة. حيث تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتوجات نهائية متمثلة في الحليب ومشتقاته.

3. البيع: هذا النشاط يشرف عليه المصلحة التجارية وهناك حالتين:

1.3 في حالة المنتج الطلبي فإن البيع مضمون ويبقى عنصر النقل الذي يتم الاتفاق عليه إما أن يتم بالوسائل الخاصة للمؤسسة أو بوسائل العميل.

2.3 في حالة المنتج الغير طلبي فإن البيع يكون غير ذلك، حيث تقوم به المؤسسة بإستخدام إمكانياته الخاصة وقدراتها البيعية.

المبحث الثاني: وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة

تلعب وظيفة المراجعة الداخلية دورا مهما وفعالا في المؤسسة عامة والإدارة خاصة من خلال تقديم النصائح، الإرشادات والتوصيات.

المطلب الأول: مهام المراجع الداخلي

يقوم المراجع الداخلي بمراقبة كل مصالح المؤسسة للتأكد من صحة و مصداقية المعلومات التي تصله في تقارير عن كل مصلحة تقدمها كالتالي:

1. قسم المحاسبة: يقوم رئيس المصلحة بالتحقق من صحة المعلومة المقدمة من المصالح الأخرى و يقدمها في شكل تقرري إلى المراجع الداخلي و هذا الأخر يقوم بالتأكد من هذه المعلومات، مثال: يراقب إذ كان هناك خطأ في الحسابات المخزونات، التكاليف، التثبيات،...إلخ، حتى اليومية كعمليات الشراء و البيع التي تتم و أيضا مصاريف النقل.

2. قسم المالية: يختص في تسجيل و مراقبة كافة لعمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة من مدخلات مثل: نواتج محصل عليها عن طريق البيع و التكاليف التي تنفق لأجل عملية ما مثل أجور العمال ، شراءات مختلفة مثل معدات و أدوات، تجهيزات. أيضا يقوم بإعداد ميزانية المالية الأسبوعية نصف شهرية و شهرية وهذا لأجل مواكبة كل التطورات الناتجة في المؤسسة.
3. مصلحة مراقبة التسيير: مكلف بمراقبة تطابق المخزونات المحاسبية مع الكميات الموجودة من المخزون إضافة إلى إعداد تقارير يومية، شهرية، فصلية، سداسية و سنوية.
4. مصلحة المستخدمين: يقوم بتحضير يومية الأجور، التصريحات السنوية و الشهرية و التصريحات الجبائية.
5. مصلحة الإنتاج: تدوين المعلومات في السجلات الرسمية الخاصة بالمصلحة والمتعلقة بكافة المعلومات.
6. مصلحة النقل: مراقبة إستهلاك البنزين.
7. مصلحة الفلاحة: الكمية الممونة من الفلاحين إلى المؤسسة ومدى تطابقها مع البطاقة التقنية للحليب المسطرة قانونا.
8. قسم النظافة والأمن: يسهر على خدمة و نظافة المؤسسة خصوصا ورشة الإنتاج والسهير الدائم على مراقبة وصيانة وتجهيز كل الوسائل اللازمة للتدخل السريع في وجود أي طارئ مفاجئ مثل: حرائق، عطل في مجال المياه.

المطلب الثاني: خطوات المراجعة الداخلية في المؤسسة

تتم عملية المراجعة الداخلية وفق مجموعة من الخطوات نوجزها فيمايلي:

1. التخطيط للمراجعة: في كل سنة يتم وضع خطة لمشروع المراجعة من طرف المراجع الداخلي على أساس مجموعة من المعايير الممارسة المهنية للمراجعة تصمم في جدول يتضمن مكان المراجعة (أي المصلحة التي يقوم بمراجعتها)، الهدف من المراجعة ومكان للملاحظات. تترتب الأهداف حسب الأهمية في مخطط يضعه المراجع الداخلي ويوزعه على فريق المراجعة وهذا بعد المصادقة عليه، لا تتم عملية المراجعة بطريقة مفاجئة حيث يقوم المراجع الداخلي بإعلام المصلحة التي سيراجعها بيومين أو ثلاثة من قبل.
2. تنفيذ عملية المراجعة: بعد الموافقة على خطة المراجعة تأتي المرحلة الثانية و التي فيها يقوم المراجع بطلب المستندات و سجل العمليات يتضمن كل العمليات التي تقوم بها كل مصلحة ليراجعها وهذا ليسهل عليه عمله و أيضا لربح الوقت ثم يضعها في جدول يتضمن نتائج المراجعة.
3. إعداد تقرير المراجعة الداخلية: بعدما يقوم المراجع الداخلي بتنفيذ مراحل مهمته سيكون بإستطاعته أن يحكم نهائيا على درجة فعالية نظام الرقابة الداخلية و التسيير في المؤسسة و تعيين نقاط القوة المحققة و تعزيزها و نقاط الضعف الناتجة إما عن نقائص و أخطاء في إعداد النظام أو تنفيذ خاطئ في الإجراءات و القيام بمعالجتها أو حذفها. و هنا تأتي مرحلة كتابة التقرير

و يكون شهري، فصلي، سداسي أو سنوي و الذي يتضمن رأيه المحايد عن فعالية نظام الرقابة الداخلية و كذا الوضعية المالية في المؤسسة و البحث عن أسباب الانحرافات و إيجاد بدائل و حلول لها و إقتراحها على الإدارة بالإضافة إلى تقديم النصائح والإرشادات فيما يخص هذا الأداء وكيفية تحسينها وذلك ب:

1.3 التقرير الأولي: يتضمن كيفية إجراء الفحوصات والنتائج المتوصل إليها إضافة إلى الاقتراحات التي من شأنها حل المشكلة ويعرض هذا التقرير على المصلحة المعنية، وذلك لطرح الاستفسارات و التساؤلات عن صحة ما دون في التقرير، حيث تصدر بعد اتفاق بين المراجع الداخلي ومسؤول المصلحة و يجب أن يتميز تدوين التقرير بالبساطة وسهولة الفهم لقارئيه.

2.3 التقرير النهائي: يحتوي على أهم الفحوصات التي قام بها وأهم النتائج التي توصل إليها وكذا تقديم النصائح والإرشادات وذلك بغية تحسين الأداء. ويعرض على المديرية العامة ومجلس الإدارة لإتخاذ الإجراءات اللازمة وأيضا يقدم التقرير للجنة التدقيق في اجتماع الذي يكون في 30 أفريل من كل سنة.

المطلب الثالث: العوائق التي تواجه وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة

يسعى المراجع الداخلي في المؤسسة لأداء مهامه بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، رغم هذا تتخلله بعض العراقيل والصعوبات نذكر منها:

1. نقص الموارد: تعاني خلية المراجعة الداخلية من نقص في الموارد البشرية (المراجعين) هذا النقص من شأنه أن يزيد من كثافة عمل المراجع حيث كان من الأحسن زيادة طاقم المراجعة الداخلية مما يسمح بتخصيص وتوزيع أمثل للمهام و ربح الوقت.

2. نقص درجة سيولة المعلومات: هناك ضعف في نظام المعلومات الموجودة عبر مختلف أقسام المؤسسة و الذي ينتج عنه بطئ في حركة المعلومات حيث أنه عندما يقدم المراجع الداخلي على عملية المراجعة و يحتاج مثلا فيها إلى سجلات أو دفاتر خاصة بمصلحة معينة يتم مراسلة تلك المصلحة و إبلاغها بضرورة إحضار هذه الاحتياجات إلى مديرية المراجعة الداخلية فإن ذلك يستغرق وقتا، إما أن لبطء المصلحة المعنية لتنفيذ الأمر أو نتيجة لعدم وصول البلاغ للمصلحة مما يضطر المراجع الداخلي للانتظار لفترات طويلة وبالتالي يبذل جهود مضاعفة لأداء مهامه في الوقت المحدد لها وإما ينتقل من مصلحة إلى أخرى لكي يعمل على اكتمال السجلات و الدفاتر التي هو بحاجة لها للقيام بعملية المراجعة وفي كلتا الحالتين فإن المراجع الداخلي سيضطر إلى بذل مجهود هو في غنى عنه.

3. عدم تطبيق توصيات المراجع الداخلي: إن افتقار المؤسسة لنظام جزائي صارم يدفع بعض الموظفين لعدم احترام التوصيات الواردة عن قسم المراجعة الداخلية فيكون بذلك المراجع الداخلي في مواجهة نفس المشاكل أو الأخطاء التي أشير إليها سابقا وهذا ما يؤدي إلى إحباطه وكذا تقليل من عزيمته أثناء قيامه بمهامه.

المبحث الثالث: واقع الأداء المالي في المؤسسة

بعد أن قمنا بإعطاء تقديم عام لمؤسسة Giplait والتعرف على كيفية إنجاز مهمة المراجعة الداخلية فيها سنتعرف الآن على كيفية تقييم الأداء المالي وذلك من خلال القيام بعملية المقارنة لأدائها خلال للسنتين الأخيرتين.

المطلب الأول: تطور رقم أعمال ومبيعات المؤسسة

1. تطور رقم الأعمال مؤسسة Giplait

يمثل الجدول التالي تطور رقم الأعمال خلال الفترة ما بين (2011-2015):

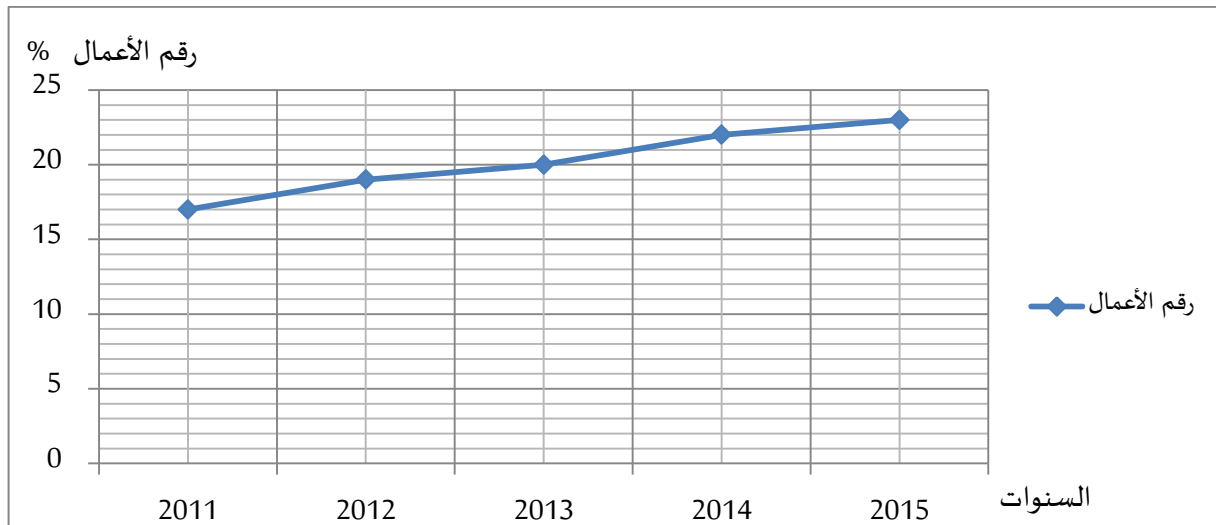
الجدول رقم 02: تطور رقم أعمال المؤسسة

2015	2014	2013	2012	2011	السنوات البيان
940	928	817	788	703	رقم الأعمال 10^8
23	22	20	19	17	النسبة المئوية %
1	14	4	12	-	نسبة التطور %

المصدر: من إعداد الطالبة

يمكن توضيح معطيات الجدول من خلال الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم 04: تطور رقم أعمال المؤسسة



نلاحظ من خلال الشكل السابق أن تطور رقم الأعمال كان متزايد باستمرار حيث في سنة 2011 كان يمثل نسبة 16.83 % وارتفع في سنة 2012 بنسبة 12 % حيث أصبح يمثل 18.87 % أما في سنة 2013 أصبح يمثل 19.56 % أي ارتفع بنسبة تطور تقدر ب 4 % وارتفع بنسبة 14 % سنة 2015 حيث أصبح يمثل 22.22 % وسنة 2015 ارتفع بنسبة قليلة حيث أصبح 22.51%، وهذا الإرتفاع راجع لزيادة الطلب على منتجات المؤسسة في السوق مما يدل على حسن التسيير في المؤسسة والأداء الجيد وبيشر بمستقبل أفضل للمؤسسة، وأيضا باعتبار مادة الحليب مادة أساسية في حياة الإنسان وطبيعته ولا يمكن الإستغناء عنها فمن خلال كل هذا تسعى المؤسسة دائما في تطوير منتوجاتها من الحليب وجميع أنواعه إرضاءا للمستهلك وتوفير ما هو أجود له وهذا يتجلى من خلال الأنواع الكثيرة التي تنتجها حاليا المؤسسة من حليب نصف دسم وحليب كامل الدسم وحليب منزوع الدسم وغيرها

2. تطور مبيعات مؤسسة Giplait

يمثل الجدول التالي تطور المبيعات خلال الفترة ما بين (2011-2015):

الجدول رقم 03: تطور مبيعات المؤسسة

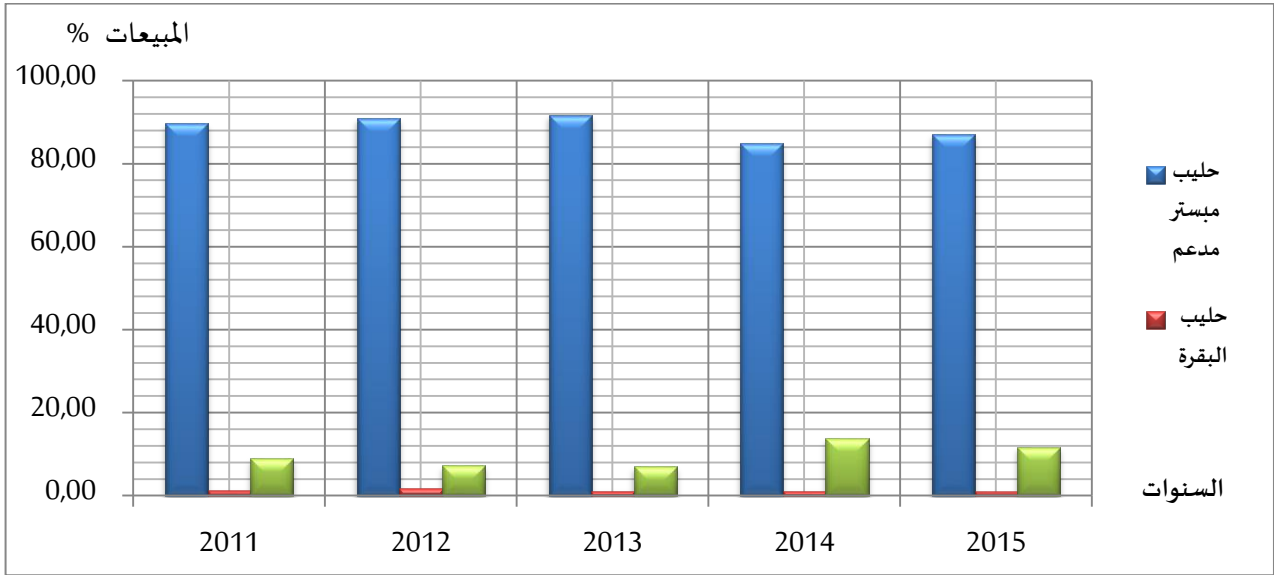
الوحدة: كميات

2015			2014			2013			2012			2011			السنوات المنتجات
نسبة الزيادة أو النقصان %	النسبة المئوية %	المبيعات	نسبة الزيادة أو النقصان %	النسبة المئوية %	المبيعات	نسبة الزيادة أو النقصان %	النسبة المئوية %	المبيعات	نسبة الزيادة أو النقصان %	النسبة المئوية %	المبيعات	نسبة الزيادة أو النقصان %	النسبة المئوية %	المبيعات	
1,75	87,2	31 900 000	0,80	85	31 350 000	6,51	91,8	31 100 000	17,27	90,9	29 200 000	/	89,8	24 900 000	حليب مبستر مدعم
-14,4	1,03	375 000	12,31	1,19	438 000	-31,6	1,15	390 000	68,14	1,77	570 000	/	1,22	339 000	حليب البقرة
-15,7	11,8	4 300 000	112,5	13,8	5 100 000	2,128	7,08	2 400 000	-6	7,32	2 350 000	/	9,01	2 500 000	منتجات أخرى
-0,85	100	36 575 000	8,846	100	36 888 000	5,511	100	33 890 000	15,79	100	32 120 000	/	100	27 739 000	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة

لتحليل الجدول أعلاه نعتمد على الشكل البياني التالي الذي يبين لنا نسب تطور المبيعات منتج بمنتج خلال خمس سنوات ماضية.

الشكل رقم 05: تطور مبيعات المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبة

يمثل الشكل رسم بياني يوضح مقارنة وتطور المبيعات لمختلف المنتوجات خلال خمس سنوات حيث أن :

الحليب المبستر: كان في تزايد مستمر حيث بلغت نسبته 89.8 % من المجموع العام سنة 2011 وارتفعت سنة 2012 بنسبة 17.27 % حيث أصبحت تمثل نسبة 90.9 % وأصبحت سنة 2013 تمثل 91.8 % وارتفعت سنة 2014 بنسبة قليلة 0.8 % وارتفعت سنة 2015 وأصبحت 87.2%.

حليب البقرة: كانت مبيعات حليب البقرة منخفضة حيث كانت تمثل سنة 2011 نسبة 1.22 % وارتفعت إلى 1.77 سنة 2012 أما في سنة 2013 فانخفضت بنسبة 31.58 % وأصبحت تمثل نسبة 1.19 % من إجمالي مبيعات سنة 2014 وانخفضت سنة 2015 إلى 1.03%.

المنتوجات الأخرى: كانت تمثل سنة 2015 نسبة 9.01 % وانخفضت ب 6 % سنة 2012 حيث أصبحت 7.32 % وفي سنة 2013 أصبحت تمثل 7.08 % من إجمالي مبيعات السنة وارتفعت إلى 13.8 % سنة 2014 أما في سنة 2015 فانخفضت ب 15.69 % وأصبحت تمثل 11.8%.

نستنتج مما سبق أن مبيعات الحليب المبستر لها نصيب كبير من مبيعات المؤسسة حيث كان في إرتفاع مستمر بينما مبيعات حليب البقرة والمنتوجات الأخرى كانت متقلبة وهذا راجع لسببين:

1. سياسة الدعم المنتهجة من طرف الدولة لصالح الشعب.

2. الثقافة الاستهلاكية حيث يرغب الجزائري في استهلاك المنتوجات المدعمة من طرف الدولة على استهلاك المواد الأخرى وذلك لأسعارها رغم النسبة الغذائية الكبيرة التي يحتويها حليب البقرة فنجد أن المستهلك يجذب إختيار السعر على الجودة أحيانا، ويرجع سبب إنخفاض مبيعات المؤسسة إلى قلة وهجرة

الفلاحين إلى المدن وترك الفلاحة وتربية البقر بسبب الجفاف والسنوات التي كان فيها الإرهاب في المناطق الجبلية.

المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة لمؤسسة Giplait

للقيام بعملية تحليل الأداء المالي يجب أولاً إعداد الميزانية المختصرة لسنتي 2014-2015 كما هي موضحة في الجدول التالي

1. جانب الأصول:

يمثل الجدول التالي أصول المؤسسة لسنتي 2014-2015:

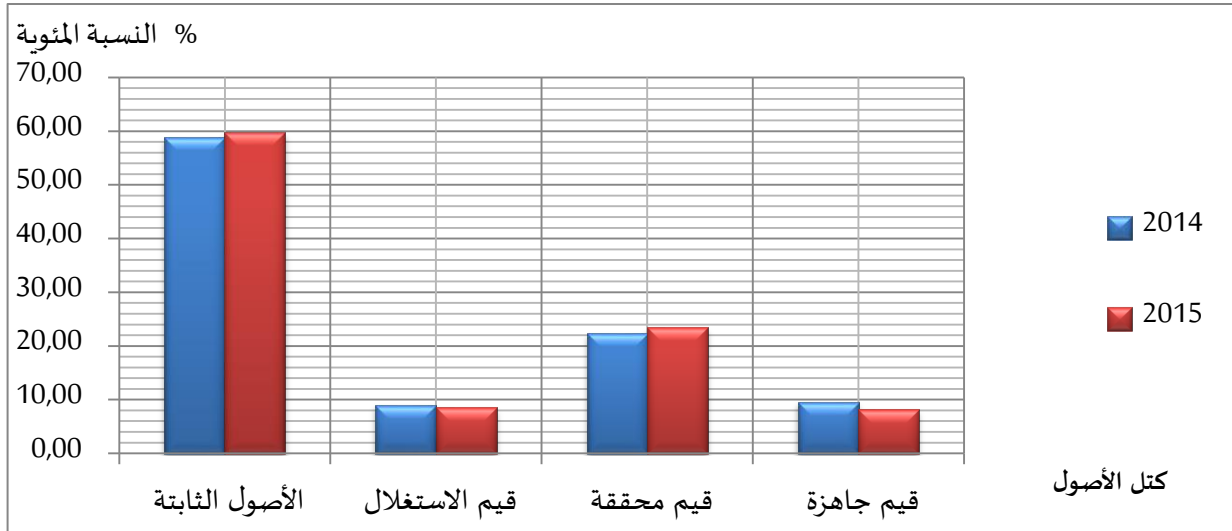
الجدول رقم 04: الميزانية المختصرة لأصول المؤسسة

2015		2014		السنوات
النسبة المئوية %	المبالغ	النسبة المئوية %	المبالغ	البيان
59,75	445 256 715	58,87	445 460 130	الأصول الثابتة
8,63	64 338 714	9,09	68 773 501	قيم الاستغلال
23,45	174 786 746	22,42	169 653 239	قيم محققة
8,16	60 824 229	9,62	72 793 374	قيم جاهزة
100	745 206 404	100	756 680 244	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن أجل تحليل معطيات الجدول يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم 06: الميزانية المختصرة لأصول المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن:

الأصول الثابتة تحتل أكبر نسبة حيث تمثل 58.87 % سنة 2014 و 59.75 % سنة 2015 وهي نسبة جيدة كما نلاحظ أن نسبة أصول إرتفعت وترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع وتوسع النشاط واقتناء مواد أولية جديدة وتجديد واستبدال المعدات والأدوات (آلات، شاحنات، لوازم كهربائية).

قيم الإستغلال إنخفضت حيث تمثل سنة 2014 نسبة 9.05 % و 8.63 % سنة 2015 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى قلة المخزونات أو سوء تسييرها.

تمثل القيم المحققة سنة 2014 نسبة 22.42 % وسنة 2015 نسبة 23.45 % أي أنها ارتفعت في هذه السنة ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الضرائب أو بسبب زيادة الديون.

القيم الجاهزة منخفضة حيث كانت تمثل سنة 2014 نسبة 9.62 % و سنة 2015 نسبة 8.16 % وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض المبيعات وقلة أو تأخر في الطلبات.

2. جانب الخصوم:

ومن أجل تحليل معطيات الجدول يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الجدول رقم 05: الميزانية المختصرة لخصوم المؤسسة

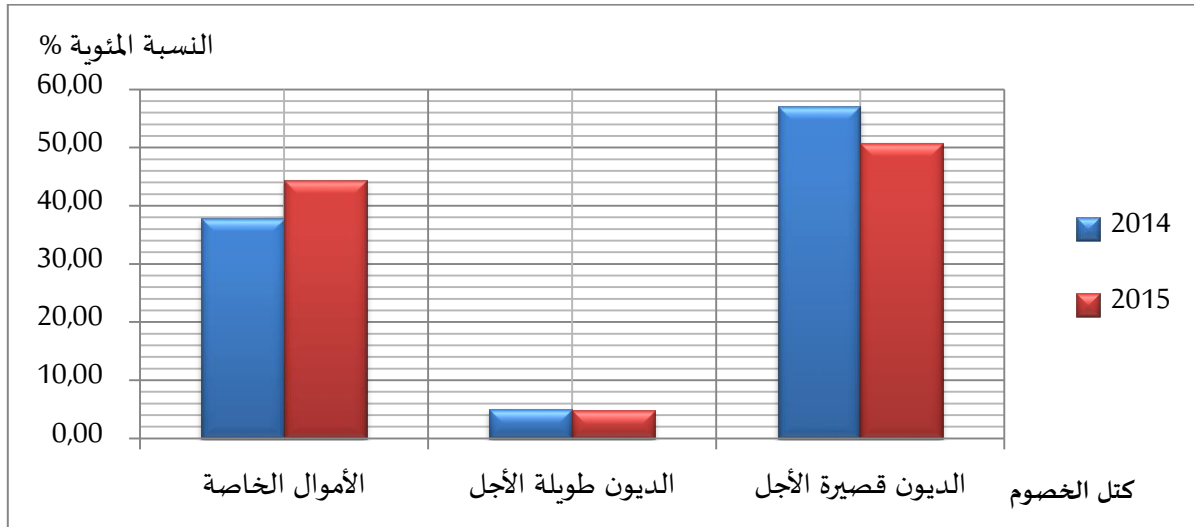
2015		2014		السنوات البيان
النسبة المئوية %	المبالغ	النسبة المئوية %	المبالغ	

44,37	330 675 580	37,88	286 644 639	الأموال الخاصة
4,82	35 946 905	5,07	38 385 569	الديون طويلة الأجل
50,80	378 583 920	57,05	431 650 036	الديون قصيرة الأجل
100	745 206 405	100	756 680 244	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن أجل تحليل معطيات الجدول يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم 07: الميزانية المختصرة لخصوم المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الشكل أن:

الأموال الخاصة تمثل على التوالي 37,88 % و 44,37 % ويعود سبب الإرتفاع سنة 2015 إلى زيادة استثمار المؤسسة وأيضا زيادة الطلب على منتوجات المؤسسة مما يعني تحسن في مستوى أداء المؤسسة.

تمثل الديون طويلة الأجل على التوالي 5,07 % و 4,82 % ونلاحظ أنها انخفضت سنة 2015 مما يدل على أن المؤسسة قامت بتسديد جزء ديونها، وذلك من خلال بيع جزء من مخزونها إلى الزبائن

تمثل الديون قصيرة الأجل نسبة عالية من إجمالي الخصوم حيث كانت 57.05 % سنة 2014 و 50.80 % وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على المصادر الخارجية بشكل كبير وهذا راجع إلى عدم توفر سيولة اللازمة لدى المؤسسة وبما أن نسبة الديون قصيرة الأجل انخفضت سنة 2015 فهذا يدل على محاولة المؤسسة على تقليص النفقات وتسديد الديون من أجل تحقيق الأرباح.

المطلب الثالث: تحليل الأداء المالي في المؤسسة

يعتبر تحليل الأداء المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

الفرع الأول: تحليل الأداء المالي باستخدام النسب المالية

سنتطرق إلى تقييم الأداء المالي في مؤسسة Giplait باستعمال بعض النسب المالية كنسب الربحية ونسب السيولة ونسب النشاط.

1. حساب نسب الهيكلية

تبين هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة زمنية معينة، وتعطى نسب الهيكلية للمؤسسة في الجدول التالي:

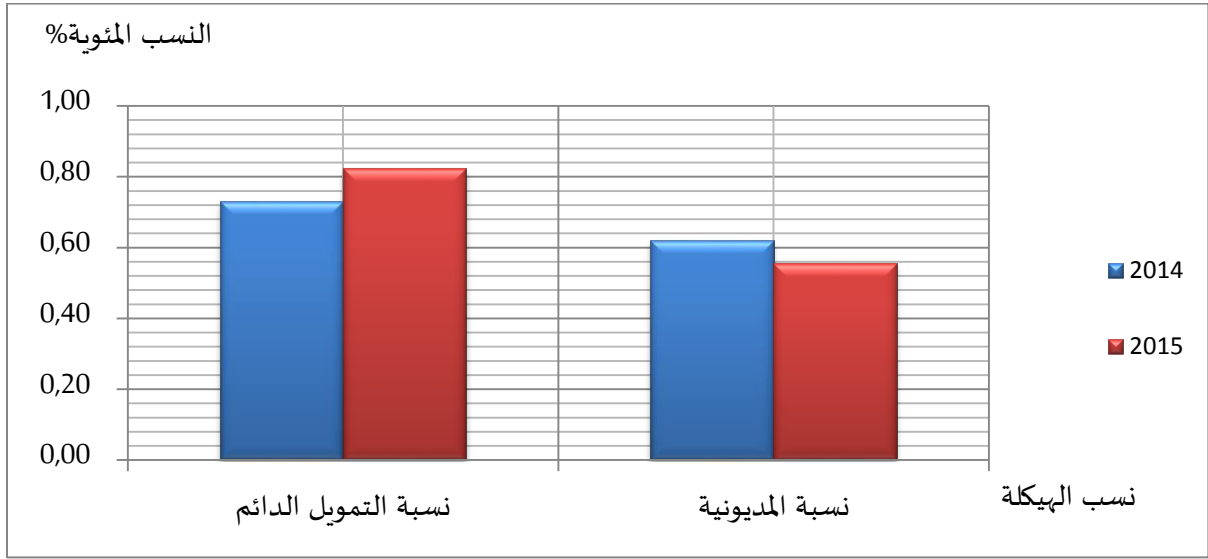
الجدول رقم 06: نسب هيكلية المؤسسة

2015	2014	السنوات البيان
366 622 485	325 030 208	الأموال الدائمة (أموال خاصة+ ديون طويلة الأجل)
445 256 715	445 460 130	الأصول الثابتة
0,82	0,73	نسبة التمويل الدائم
414 530 825	470 035 605	مجموع الديون
745 206 405	756 680 244	الخصوم
0,56	0,62	نسبة المديونية

المصدر: من إعداد الطالبة

يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 08: نسب هيكله المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة التمويل الدائم كانت تمثل سنتي 2014 و2015 على التوالي 0.73 و0.82 وهذه القيمة أصغر من الواحد وهذا يدل على أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة لكن رغم هذا هذه النسبة ارتفعت سنة 2015 وهذا يعني أن المؤسسة تحاول أن توازن بين الأصول الثابتة والأموال الدائمة وأن تضمن هامش أمان لمواجهة المخاطر.

ونلاحظ أيضا أن نسب المديونية مرتفعة وأكبر من 0.5 مما يدل على أن المؤسسة لم تكن قادرة على استرجاع أموالها في تاريخ استحقاقها لكن بما أن هذه النسبة انخفضت سنة 2015 فيعني أن المؤسسة استعادت جزء من ديونها عن طريق منح المدنين تقسيط للدفع

2. حساب نسب السيولة

تقييم السيولة يساعد المؤسسة على تجنب حالات العسر المالي ويزيد من ثقة اللدائنين بالمؤسسة و سنوضح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: نسب سيولة المؤسسة

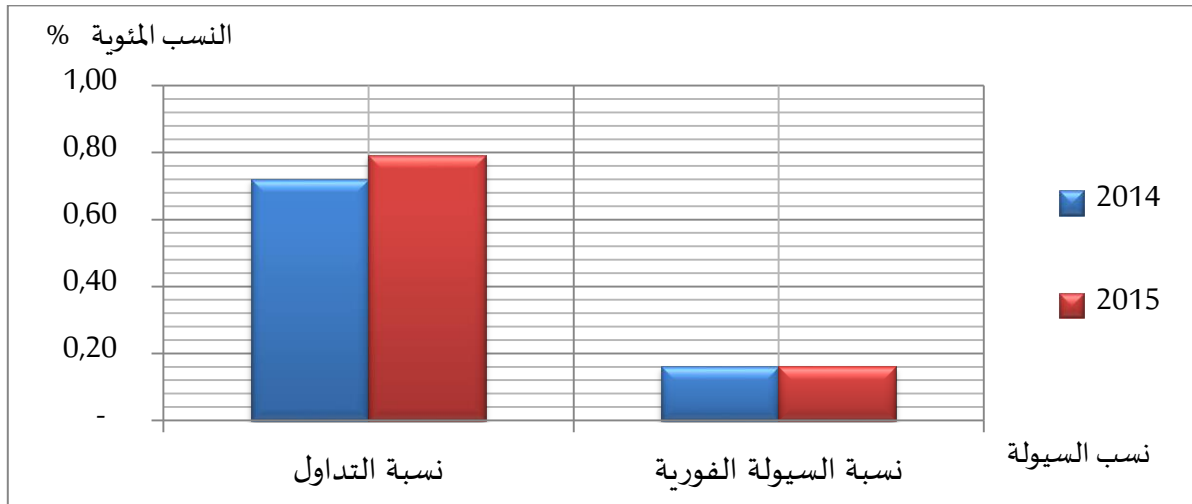
2015	2014	السنوات
299 949 690	311 220 113	البيان
378 583 920	431 650 036	الأصول المتداولة
		الخصوم المتداولة

0,79	0,72	نسبة التداول
60 824 229	72 793 374	القيم الجاهزة
378 583 920	036 650 431	الديون قصيرة الأجل
0,16	0,17	نسبة السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الطالبة

يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 09: نسب سيولة المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة التداول منخفضة فهي تمثل 0.72 و 0.79 خلال سنتي 2014 و 2015 حيث كانت تحت الحد الأدنى أصغر من واحد وبالتالي فالمؤسسة كانت في وضعية مالية غير مريحة وغير قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بموجوداتها المتداولة لكن هذه النسبة ارتفعت سنة 2015 وهذا يعني أن المؤسسة قامت بتسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل عن طريق بيع جزء من المخزون.

نلاحظ أيضا أن نسب السيولة الفورية انخفضت سنة 2015 وبما أنها أصغر من 0.5 هذا يدل على صعوبة في الدفع وهذا راجع إلى إنخفاض القيم الجاهزة وانخفاض مبيعات المؤسسة وعلى المؤسسة تسديد الديون دون بيع مخزونها.

الفرع الثاني: تحليل الأداء المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي

مثلما تم التطرق إلى النسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة هناك مؤشرات أخرى نستطيع تقييم الأداء

المالي بها وهي مؤشرات التوازن المالي.

1. حساب رأس المال العامل

ويمكن حسابه من زاويتين للميزانية كالتالي:

1.1 من أعلى الميزانية: الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

الجدول رقم 08: رأس مال العامل المؤسسة (من أعلى الميزانية)

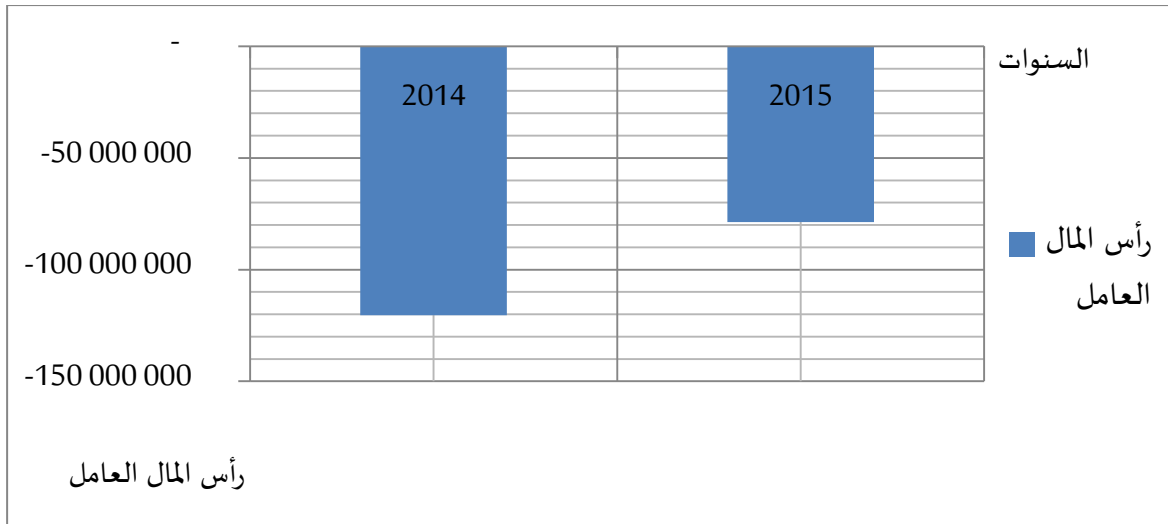
2015	2014	السنوات البيان
366 622 485	325 030 208	أموال دائمة (أموال خاصة+ ديون طويلة الأجل)
445 256 715	445 460 130	أصول ثابتة
- 78 634 230	- 120 429 922	رأس المال العامل

2.1 من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة
الجدول رقم 09: رأس مال العامل المؤسسة (من أسفل الميزانية)

2015	2014	السنوات البيان
299 949 690	311 220 113	أصول متداولة
378 583 920	431 650 036	خصوم متداولة
- 78 634 230	- 120 429 923	رأس المال العامل

يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 10: رأس مال العامل المؤسسة



نرى من خلا الجدول أن رأس المال العامل أخذ قيم سالبة خلال سنة 2014 و2015 وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وأنها لا تمتلك هامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي، كما نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل إرتفعت سنة

2015 وهذا بسبب الحصول على القروض طويلة الأجل والتنازل عن التثبيات التي لا تؤثر على نشاط المؤسسة.

2. حساب إحتياجات رأس المال العامل

ويحسب وفق العلاقة التالية:

(قيم الإستغلال+ القيم القابلة للتحقيق)-(الديون قصيرة الأجل- التسبيقات البنكية)

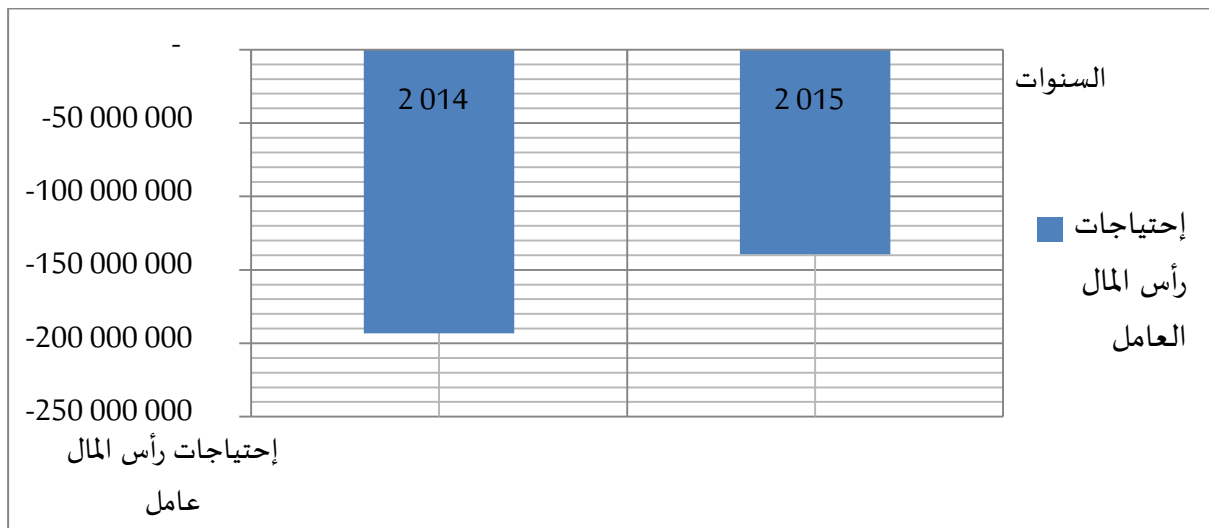
الجدول رقم 10: إحتياجات رأس المال عامل المؤسسة

2015	2014	السنوات البيان
64 338 714	68 773 501	قيم الإستغلال
174 786 746	169 653 239	القيم القابلة للتحقيق
378 583 920	431 650 036	الديون قصيرة الأجل
- 139 458 460	- 193 223 296	إحتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبة

يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 11: إحتياجات رأس المال عامل المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ أن قيم إحتياجات رأس المال العامل سالبة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية الإحتياجات بواسطة الموارد ولديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس مال عامل موجب وقد إرتفعت الإحتياجات سنة 2015 وهذا بسبب إنقاص حجم المخزونات وتقديم تخفيضات تجارية وأيضا إنقاص المدة الزمنية لتحصيل الحقوق على الزبائن.

3. حساب خزينة المؤسسة

وتحسب وفق العلاقة التالية: رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل

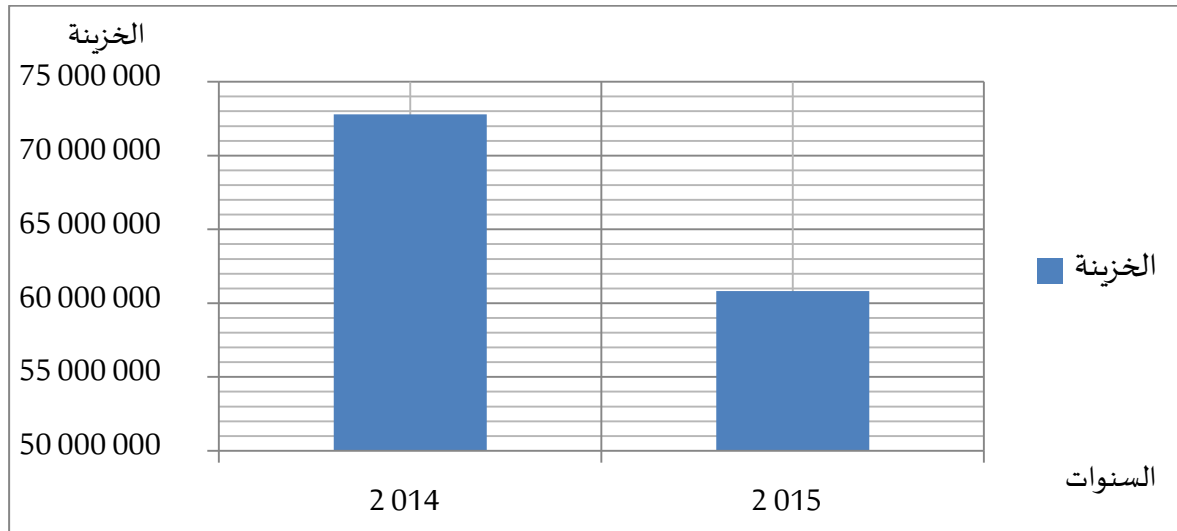
الجدول رقم 11: خزينة المؤسسة

السنوات	البيان	2015	2014
	رأس المال العامل	- 78 634 231	- 120 429 922
	إحتياجات رأس المال العامل	- 139 458 460	- 193 223 296
	الخبزينة	60 824 229	72 793 374

المصدر: من إعداد الطالبة

يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 12: خزينة المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول أن خزينة المؤسسة موجبة وهذه الوضعية تعتبر غير مقبولة فرغم أن المبالغ الموجودة في الخزينة كبيرة إلا أنها تعتبر من ناحية المردودية أموال مجمدة أي أنها غير مستغلة بسبب الإفراط في الحذر، ونلاحظ أيضا أن الخزينة إنخفضت سنة 2015 وهذا يدل على أن المؤسسة تقوم بمعالجة وضعية الأموال المجمدة عن طريق: منح قروض، شراء معدات وأدوات أولية وتقديم تسهيلات وتخفيضات للزبائن.

خلاصة

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من ضمان استمراريتهما يجب عليها تحديد نقاط الضعف والقوة في عملية تسييرها، كان لا بد عليها من القيام بعملية تقييم وتحسين أدائها المالي، وذلك باستخدام المراجعة الداخلية التي تسهر على حماية أصولها وترشيد استخدام الموارد المتاحة بكل كفاءة وفعالية، ومن أجل بلوغ الأهداف المسطرة والمحددة يتوجب على المؤسسة أن تستخدم معايير ومؤشرات المالية والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وذلك من أجل الكشف عن الانحرافات و محاولة علاجها، و تساعد هذه العملية أيضا في التعرف على المركز المالي للمؤسسة ثم محاولة تقديم نتائج و اقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

الخاتمة العامة

يتمحور موضوع بحثنا في معرفة أهمية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، حيث ومن خلال هذا البحث حاولنا إبراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع المراجعة الداخلية التي وجدنا أنها جد ضرورية في المؤسسات، كون أنها تتضمن كل المقاييس التي تضمن للإدارة تحقيق عدة أهداف تتمثل في حماية أصولها والمحافظة عليها و ضمان دقة البيانات المحاسبية و المالية، بحيث يمكن الاعتماد عليها و ضمان الاستجابة للسياسات الموضوعية من خلال إعداد تقارير دورية عن نتائج الأنشطة و كذا ضمان الاستخدام الاقتصادي الكفاء لمواردها من خلال تجنب الإسراف والتبذير في استخداماتها.

كما أن تقييم الأداء المالي يعتبر الأساس الذي يسمح بالوصول إلى نتائج موضوعية وتكوين صورة شاملة عن وضعية المؤسسة، وذلك من خلال استعمال مجموعة من المؤشرات والمقاييس، ويساهم المراجع الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال إبداء رأيه بواسطة التقرير الذي يعده في نهاية عملية المراجعة الداخلية و

الذي يحتوي على أهم ملاحظاته حول ما توصل إليه، و الذي يقدمه في شكل توصيات و نصائح لإدارة المؤسسة.

فيما يخص اختبار صحة الفرضيات فقد أدلتنا معالجة البحث إلى:

- الفرضية الأولى: "المراجعة الداخلية هي وظيفة ضرورية لجميع مؤسسات تساعد على تحسين الأداء واتخاذ القرارات" وتوصلنا إلى أن المراجعة الداخلية وظيفة تابعة للإدارة العليا وضرورية لجميع المؤسسات من أجل تحسين الأداء وترشيد القرارات وليقوم المراجع الداخلي بمهمته بنجاح لابد من توفر مجموعة من المعايير التي يجب أن يتبعها وبالتالي صحة الفرضية.
- الفرضية الثانية: "اتباع المراجع الداخلي للمنهجية وخطوات المراجعة يمكنه من الإلمام بكل المعلومات المالية من أجل تقييم الأداء المالي وإبداء رأيه في تقرير المراجعة الداخلية" وتوصلنا إلى أن للمراجع الداخلي دور في تحسين الأداء المالي من خلال الكشف على نقاط القوة ونقاط الضعف وكذا تقديم النصائح والتوجيهات إلى الإدارة عن الأداء المالي وكيفية تحسينه مستقبلا وبالتالي صحة الفرضية الثانية.
- الفرضية الثالثة: "يتم تقييم الأداء المالي من خلال فحص وتشخيص المركز المالي للمؤسسة" وقد توصلنا إلى أن إدارة المؤسسة تقوم بفحص وتشخيص المركز المالي ومقارنة نتائج ما حققته وما أضعته من فرص من سنة لأخرى وإعطاء خطط للمستقبل وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

من خلال الدراسة التي قمنا بها على ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته استخلصنا بعض النتائج التي يمكن أن نذكرها فيمايلي:

- للمراجعة الداخلية أهمية كبيرة لما لها من دور فعال في تحقيق المؤسسة لأهدافها وكذا تحسين ورفع كفاءة العمليات في المؤسسة من خلال وضع منهج عملي منضبط.
- تحقيق خزينة موجبة خلال فترة الدراسة هذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل مما يدل على وضعية جيدة للمؤسسة.
- اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل خارجية بكثرة خاصة الديون قصيرة الأجل.

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح على المؤسسة:

- التقليل من الاحتفاظ بالمخزون لذا فنقترح على المؤسسة توظيف مخزوناتها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم أعمالها.
- إستغلال الأموال المجمدة في الخزينة لتوسيع نشاطاتها.
- دعم وتنظيم وظيفة المراجعة الداخلية داخل المؤسسة مثل زيادة عدد الموظفين.

قائمة المراجع

الكتب:

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

2. حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
3. حامد طلبية محمد أبوهيبة، أصول المراجعة، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
4. خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن.
5. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، زهران للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
6. شعيب شنوف، محاسبة مؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية الجزء الأول، الجزائر، 2008.
7. عبد الفتاح الصحن، السيد سرايا، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
8. علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
9. علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2015.
10. عماد سعيد الزمر وآخرون، مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة، كلية التجارة، القاهرة، بدون سنة، ، <http://www.mediafire.com/file/qvg1l0u5mdrglak>
11. فيصل محمود الشواوة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2013.
12. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
13. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007.
14. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
15. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
16. نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن.
17. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2009.

الرسائل الجامعية:

1. صلحايو إلياس، مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، 2016، <http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/8057>

2. كافي محمد، لقواق خالد، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، "رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محمد أولحاج، 2015،
<http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/2834>
3. مخلوفي عبد الهادي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي، "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، 2016،
<http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/8060>
4. موساوي احمد عابد، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، 2015،
<http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/7108>

المجلات:

1. الشيخ داوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد السابع، 2010،
<http://rcweb.luedld.net/rc7/16-16A0211954.pdf>
2. عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الأول، نوفمبر 2001،
<http://www.webreview.dz/IMG/pdf/7-10.pdf>
3. يحيى سعدي، لخضر أوصف، دور المراجعة الداخلية في تفعل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الخامس، 2012،
<http://www.univ-eloued.dz/en/stock/com-ges-eco/pdf/diratat5.pdf>

الملتقيات:

1. براق محمد، قمان عمر، دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ماي 2012،
<http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/5523>
2. عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيبي، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، نوفمبر 2011،
<http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/fr-FR>

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة أهم جوانب المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي، فالمراجعة الداخلية وظيفة تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق سياساتها وإجراءاتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية، وأصبحت المراجعة الداخلية أداة تستعملها المؤسسة في الكشف عن مواطن الاختلال وتحديد نقاط القوة وتبنيه إدارة المؤسسة بما قد تواجهه

من أخطار وما يتاح أمامها من فرص، كما أن تقييم الأداء المالي يوضع المكانة التي وصلت إليها المؤسسة، و الذي يقوم على فحص ومراجعة القوائم المالية وكذا على تحليل لبعض النسب المالية التي تبين المركز المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، الأداء المالي، النسب المالية، المؤشرات المالية.

The Study aim'at identifying the importance of internal audit in evaluating financial performance of the enterprise and to achieve that, we have studied the most important aspects of internal audit, the internal audit is a function that help the enterprise's management to apply its policies and procedures and to achieve its objectives efficiently and effectively, the internal audit has become a tool used by the enterprise to detect imbalances and identify strengths and alert management to risks and opportunities, the evaluation of financial performance also shows the status of the enterprise, which is based on the examination and review of the financial statement as well as an analysis of some financial ratios that indicate the financial position of the enterprise.